Document: EB 2016/119/R.5
Agenda: 5
Date: 23 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Périn Saint-Ange
نائب رئيس الصندوق المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:p.saintange@ifad.org

Lisandro Martin
رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

Maria Soledad Marco
مسؤولة البرمجة والموارد
رقم الهاتف: 2654 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.marco@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

المحتويات

أولا – مقدمة **2**

ثانياً – عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء **4**

ألف – تعزيز التركيز على الفقر الريفي في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 5

باء – تعزيز مكون الأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 11

جيم – تعزيز عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 14

ثالثاً – آفاق المستقبل **15**

الملاحق

الملحق الأول - استعراض منهجية تقييم أداء القطاع الريفي **16**

الملحق الثاني - إدراج قياس الضعف في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء **24**

الملحق الثالث - الأوزان الترجيحية والمرونات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء **30**

الملحق الرابع - المراجع **32**

نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولا – مقدمة

1- تماشياً مع النُهج المعتمدة في جميع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى، وافق مجلس محافظي الصندوق في دورة الذكرى الخامسة والعشرين المنعقدة في فبراير/شباط 2003 على اعتماد نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء بغرض تحقيق هدف مزدوج متمثل في زيادة فعالية استخدام موارد الصندوق الشحيحة، وإرساء أساس أكثر شفافية ومستوى يمكن التنبؤ به لتدفقات الموارد في المستقبل[1].

2- وأتاح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للصندوق تخصيص موارد قروضه ومِنحه للبرامج القطرية سنوياً على أساس الدرجة القطرية التي تُحدَّد وفقاً لمكونين: (أ) مكون الاحتياجات القطرية الذي يتألف من متغيرين، هما السكان الريفيون ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (ب) مكون الأداء القطري، وهو يتألف من ثلاثة متغيرات: الإطار العام للسياسات، وأداء الحافظة، وأداء القطاع الريفي.

3- وباستثناء التغييرات التي أُجريت في عام 2006 عندما وافق المجلس التنفيذي على الاستعاضة عن مجموع عدد السكان بالسكان الريفيين وتقليص الوزن الترجيحي لعدد اسكان الريفيين في المكون الخاص بالاحتياجات القطرية في المعادلة[2]، وبعد اعتماد إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007[3]، لم تطرأ تغييرات تُذكر على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفيما يلي المعادلة المستخدمة حالياً في النظام المذكور:

---

[1] انظر الوثيقة GC 26/L.4، الصفحة 10. قبل اعتماد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، خصص الصندوق موارده لتمويل البرامج القطرية على أساس الفرص الاستراتيجية المتصورة للحد من الفقر الريفي، مرجحة بالقدرة الاستيعابية للبلدان.

[2] لاحظ المجلس التنفيذي أثناء دورة تخصيص الموارد على أساس الأداء (2005-2007) أن التفاوتات الكبيرة في أعداد السكان بين الدول الأعضاء في الصندوق أسفرت عن فروق كبيرة في الدرجات القطرية والموارد المخصصة. ولذلك وافق المجلس في عام 2006 على تقليل تأثير عدد السكان في المعادلة وغيّر عنصر "مجموع عدد السكان" في مكون الاحتياجات القطرية في المعادلة ليصبح "عدد السكان الريفيين" بقيمة أسية قدرها 0.45 بدلاً من 0.75: واعتُبر المستوى الجديد "نقطة توازن" تترك لعدد السكان ثقلاً كبيراً كمحدِّد "للاحتياجات" في المعادلة، وأتاح في الوقت نفسه للأداء ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دوراً قوياً في هذا الصدد (انظر الوثيقة EB 2006/89/R.48/Rev.1، الصفحة 1).

[3] الغرض من إدخال إطار القدرة على تحمل الديون هو تنظيم شكل المساعدة المالية المقدَّمة من الصندوق إلى البلدان المؤهلة للحصول على إقراض بشروط تيسيرية للغاية ولتمكين الدول الأعضاء من الحد من مخاطر ارتفاع مستوى المديونية في المستقبل. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، يستخدم الصندوق تصنيف البلدان الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحليلهما لمستويات القدرة على تحمل الديون. ووفقاً للإطار المذكور، يقدِّم الصندوق دعمه المالي إلى المشروعات والبرامج التي يحكمها نظام تخصيص الموارد بناء على ما يلي: (1) 100 في المائة كمِنح للبلدان ذات القدرة المنخفضة على تحمل الديون؛ (2) 50 في المائة كمِنح و50 في المائة كقروض للبلدان ذات القدرة المتوسطة على تحمل الديون؛ (3) 100 في المائة في شكل قروض للبلدان ذات القدرة المرتفعة على تحمل الديون (انظر الوثيقة EB/2007/90/R.2). والغرض من تنفيذ إدارة القدرة على تحمل الديون هو تطبيق نهج الحجم المعدل الذي يشمل في الصندوق خصما بنسبة 5 في المائة من قيمة المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ويعاد توزيع كل حصيلة الخصم المتحقق باستخدام نهج الحجم المعدل وفقاً للقواعد المتبعة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على جميع البلدان. وحسب ما تم التعهد به في عام 2010، يقوم الصندوق "بإعداد وعرض وثيقة عن تجربته وتجارب المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى فيما يتعلق بصافي الخسائر الفعلية والتقديرية من مدفوعات رسوم الخدمة منذ تطبيقه لإطار القدرة على تحمل الديون، ويقوم كذلك بعرض اقتراحات بشأن نُهج التعويض في المستقبل حسب الاقتضاء" في سياق اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2010/100/R.28/Rev.1).

الإطار 1

معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

$$\frac{\text{السكان الريفيون}^{0.45}}{\text{نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي}^{0.25}} \times (\text{تقييم السياسات والمؤسسات القطرية } 0.2 + \text{أداء القطاع الريفي } 0.45 + \text{المشروعات المعرَّضة للمخاطر } 0.35)^2$$

مكون الاحتياجات القطرية — مكون الأداء القطري

4- ويخصص العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصندوق البيئة العالمية التمويل التيسيري باستخدام نُظم قائمة على الأداء. وتشترك هذه النُظم في متغيرات تشمل ما يلي: (أ) مقياس لعدد السكان يمثل مدى الحاجة؛ (ب) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كمقياس للفقر؛ (ج) مقياس لجودة السياسات والمؤسسات القطرية؛ (د) مقياس يعكس أداء العمليات الممولة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في البلد. وبينما أضافت بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بمرور الوقت متغيرات أخرى، وفي حين أن المنهجية التي يستند إليها وضع المتغيرات المشتركة يمكن أن تختلف (مثلما في حالة متغيرات أداء الحافظة)، فإن ثمة قدر كبير من الاتساق بين نُظم تخصيص الموارد في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتتقاسم هذه المصارف الدروس المستفادة والابتكارات في مجال نُظم تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال مجموعة العمل المشتركة بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي يشترك الصندوق بدور نشط في عضويتها.

5- وخلص التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق (EB 2016/117/R.5) الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في السنتين 2015 و2016 إلى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عزَّز مصداقية الصندوق كمؤسسة مالية دولية عن طريق توفير نهج أكثر شفافية ومرونة ويمكن التنبؤ به في تخصيص الموارد[4]. وأشار التقييم أيضاً إلى المجالات التي في حاجة إلى مزيد من التحسين في موضوعين رئيسيين، هما المعادلة المستخدمة وعملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء[5].

6- وأقر المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في أبريل/نيسان 2016 نتائج التقييم، ووافق على حاجة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى تعديلات من أجل تحسين التوافق بين ولاية الصندوق ودوره والسياسات المتغيرة والإطار الاستراتيجي للصندوق 2016–2025. وأكد المجلس كذلك أن النظام ينبغي أن يكون قادراً على تقييم الأمن الغذائي والتغذوي، والشمول الاقتصادي والاجتماعي، وتغيُّر المناخ وغير ذلك من مواطن الضعف والهشاشة، في ضوء ما يمكن أن تسهم به هذه المؤشرات في التعبير بشكل أفضل عن الفقر الريفي[6].

7- وتمثل الاتفاق العام الذي تم التوصل إليه في ضرورة الإبقاء على النظام المعدل لتخصيص الموارد بسيطاً وسهل الفهم. وتحقيقاً لهذه الغاية تم تقسيم العملية إلى مرحلتين تكميليتين. وكان من المقرر أن تقيّم مرحلة

[4] فيما يلي تقديرات التقييم المؤسسي لكل معيار من معايير التقييم: 4.6 للملاءمة، و4.2 للفعالية، و4.1 للكفاءة.
[5] انظر الصفحات 70-75 من التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، واستجابة إدارة الصندوق للتقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الصفحتان 4-5 (الوثيقة EB 2016/117/R.5/Add.1).
[6] محاضر جلسات الدورة السابعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق.

معيارية أولى مدى ملاءمة كل متغيِّر وفعاليته في رصد الأداء القطري والاحتياجات القطرية، وعملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وهناك مرحلة ثانية تركز أكثر على القياس الكمي، وستتألف من تقديم معادلة منقحة كي تشمل مقترحاً محدداً بشأن المتغيرات والأوزان الترجيحية، والمعادلة الحسابية النهائية لنظام تخصيص الموارد. وسوف يناقش بعد ذلك الاستعراض النهائي لمعادلة نظام تخصيص الموارد وعملية إدارة ذلك النظام مع المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2017.

8- ويلخص هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية التي أسفرت عنها المرحلة الأولى، ويقترح تغييرات في متغيرات المعادلة كي ينظر فيها المجلس التنفيذي، ويعرض الخطوات المقبلة للمرحلة الثانية. ويرد أدناه توضيح للتعزيزات التي طرأت على كفاءة إدارة نظام تخصيص الموارد وفعالية تلك الإدارة.

ثانياً – عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

9- تماشياً مع روح التوصية التي طرحها التقييم المؤسسي بشأن تعزيز التعلم وملكية عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المنظمة، أنشأت الإدارة مجموعة عمل تقنية مشتركة بين الدوائر[7] في مايو/أيار 2016 للعمل في استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بهدف الاستفادة من الخبرة الداخلية وجعل استعراض النظام المذكور عملية قائمة على المشاركة. وعملت هذه المجموعة تحت توجيه لجنة الإدارة التشغيلية ولجنة الإدارة التنفيذية وتحت إشراف مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي[8].

10- وأجرت مجموعة العمل التقنية تحليلين منفصلين ومتكاملين: تقييم معياري تناول المتغيرات الواردة في المكونين المتعلقين بالاحتياجات القطرية والأداء القطري في المعادلة، واستعراض أوّلي لعملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبحثت مجموعة العمل التقنية أيضاً أفضل سُبل إدماج القضايا المتشابكة، من قبيل المساواة بين الجنسين، وتغيُّر المناخ، والتغذية، والهشاشة، في المعادلة والحفاظ في الوقت نفسه على بساطتها.

11- وفيما يلي بعض المبادئ الرئيسية التي استرشدت بها مجموعة العمل التقنية في عملها وخياراتها:

(أ) **البساطة:** كلما كانت المعادلة بسيطة كلما ازداد الوزن الترجيحي لكل متغيِّر من متغيراتها. وتُعزز البساطة أيضاً الشفافية، إذ تكفل الوضوح بشأن المتغيرات الفردية داخل المعادلة وكيفية إجراء حساب المخصصات. وتكشف الدروس المستفادة من المنظمات المتخذة أساساً للمقارنة أنه عندما تكون المعادلة مفهومة بشكل أفضل من جانب العملاء والفرق القطرية فإن دورها في تحفيز أداء العمليات والسياسات وتوجيهه يكون أكبر.

[7] رشحت شُعبة السياسات والمشورة التقنية، وشُعبة البيئة والمناخ، ومكتب الشراكة وتعبئة الموارد، وشُعبة خدمات الخزانة، وشُعبة المراقب العام والخدمات المالية، ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، والشعب الإقليمية الخمس، جهات اتصال لمجموعة العمل التقنية، وهي مسؤولة عن الاتصال مع الوحدات التنظيمية لتيسير مشاركتها النشطة في تحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[8] لمزيد من المعلومات عن اختصاصات مجموعة العمل، انظر الوثيقة EB 2009/97/R.48/Rev.1. اجتمعت مجموعة العمل التابعة للمجلس التنفيذي مرتين، إحداهما في 10 يونيو/حزيران والثانية في 20 سبتمبر/أيلول. وفيما يلي التشكيلة الحالية لمجموعة العمل: فرنسا، آيرلندا، اليابان، السويد (القائمة ألف)؛ ونيجيريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (القائمة باء)؛ وغانا (القائمة الفرعية جيم-1)؛ والصين (القائمة الفرعية جيم -2)؛ والجمهورية الدومينيكية (القائمة الفرعية جيم-3).

(ب) **الكفاءة:** خلص التقييم المؤسسي إلى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يتسم بقدر نسبي من الكفاءة، وإن كان يبرز بعض التحديات. والهدف من كل التغييرات التي من المقترح إدخالها على عملية الإدارة تحقيق زيادات في الكفاءات والاستفادة من العمليات القائمة في الصندوق. ويسعى تحليل المتغيرات الحالية والمحتملة إلى الحفاظ على الكفاءة الحالية من خلال اعتبارات التوفر والجودة والقابلية للمقارنة وتكاليف جمع البيانات في تقييم المتغيِّرات المحتملة.

(ج) **الشفافية:** عزَّز عمل مجموعة العمل التقنية شفافية عملية إدارة نظام تخصيص الموارد أساس الأداء في الصندوق، وأسفر الحوار مع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن نقاش صريح مع أعضاء الصندوق. والشفافية هي السبيل إلى ضمان سلامة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتغييرات المقترحة. وبالإضافة إلى تسجيل جميع التغييرات التي تطرأ على معادلة وعملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال الوثائق الرسمية، سيجري تقاسم التغييرات التي تطرأ على النظام الحالي لتخصيص الموارد على أساس الأداء مع موظفي الصندوق في حلقة تعلم ستقام في ديسمبر/كانون الأول 2016.

(د) **الفقر الريفي:** يتسم الفقر الريفي بأبعاده المتعددة؛ وبينما لا يوجد أي متغيِّر فردي يوضح جميع جوانب الفقر الريفي فإن العديد من الخيارات جرى استطلاعها من أجل تكوين صورة أشمل عنه.

12- ويلخص الشكل 1 الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فيما يتعلق بالتغييرات المقترح إدخالها على المعادلة. ويشير الصف الأول من الشكل إلى التغييرات في مكون الاحتياجات في المعادلة، بينما يبين الصف الثاني التغييرات في مكون الأداء. وبصفة عامة، تركز التغييرات على تعديل المتغيرات الحالية للمعادلة أو إضافة أو استبعاد متغيرات.

الشكل 1: ملخص التعديلات المقترح إدخالها على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

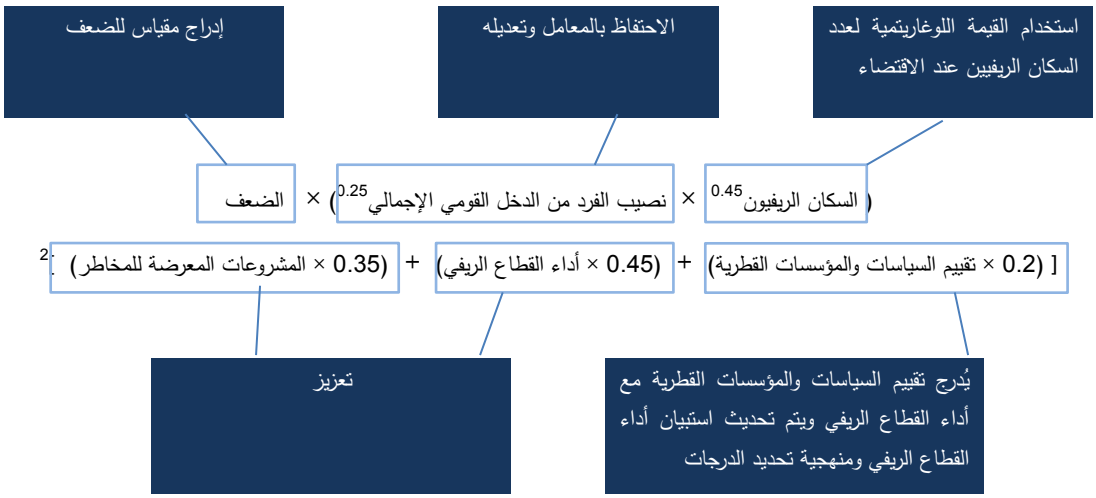

ألف – تعزيز التركيز على الفقر الريفي في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

13- يتألف مكون الاحتياجات القطرية في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من متغيرين، هما السكان الريفيون ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويؤثر عدد السكان الريفيين على المخصصات

تأثيراً إيجابياً (بأُس قدره + 0.45)، بينما يرتبط مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ارتباطاً سلبياً بتخصيص الموارد (باستخدام أُس قدره – 0.25). وبعبارة أخرى، تزداد المخصصات بزيادة السكان الريفين؛ وتقل المخصصات بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وبالنظر إلى أن هذه المعادلة تضاعفية فإن المخصصات النهائية تُحدَّد من خلال تفاعل معقد بين نسب كل متغيِّر وسائر نسب نفس البلد، ونفس تلك النسب مع نسب البلدان الأخرى.

14- ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقييم المؤسسي ضرورة تعزيز التركيز على الفقر الريفي في مكون الاحتياجات المستخدم في المعادلة، لأن عدد السكان الريفيين يحرِّك المخصصات ولكنه لا يرتبط بالضرورة بالفقر الريفي، ويرتبط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالفقر الريفي ولكنه لا يُعبِّر عن تركيز الصندوق على أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية. ويتبيَّن من التحليل الذي أجرته الإدارة أنه بالرغم من أن النقطة الأخيرة قد تكون هامة لأغراض حوار السياسات فإنها غير هامة حسابياً بالنسبة للمخصصات. وعلاوة على ذلك، خلص التقييم المؤسسي إلى أن معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا تأخذ في الحسبان بعض التحديات الناشئة الرئيسية المرتبطة بتغيُّر المناخ والهشاشة والضعف. وعالجت الإدارة كل مسألة من هذه المسائل على حدة.

15- وينشأ تأثير **السكان الريفيين** على مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أساساً عن ارتفاع معدل تشتت حجم السكان الريفيين بين البلدان. والواقع أن مؤشر السكان الريفيين يكشف عن أعلى مستوى للتباين[9] في كل المتغيرات التي تشملها معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويؤدي ذلك إلى الحاجة إلى تحديد مخصصات قصوى.[10] ويرى التقييم المؤسسي أن هذه الممارسة تحد من سلامة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويشير ذلك أيضاً إلى قيود في نظام الترجيح المستخدم في المعادلة للتخفيف بفعالية من أثر مساهمة عدد السكان الريفيين في الدرجة القطرية، خاصة في حالة البلدان التي لديها أعداد كبيرة من السكان الريفيين. ونتيجة لذلك، أوصى التقييم المؤسسي باستخدام نسخة معدلة من مؤشر السكان الريفيين لرسم منحنى تأثير ذلك في الدرجات القطرية النهائية.

16- ومن الممارسات الشائعة لتقليص تباين أي متغير استخدام تحويل لوغاريتمي للمتغير الأصلي لأن ذلك لا يقلل فقط نطاق التباين، بل يحافظ أيضاً على خواصه الحسابية الأساسية. واختبرت مجموعة العمل التقنية استخدام التحويل اللوغاريتمي للسكان الريفيين في المعادلة. وضيَّق الاختبار في الواقع نطاق المخصصات، وجعل مخصصات البلدان الكبرى متسقة بالقدر الكافي لتجنب الحاجة إلى وضع حد للمخصص الأعلى. وعلاوة على ذلك، أعاد استخدام التحويل اللوغاريتمي للسكان الريفيين توزيع الموارد من أعلى فئات شرائح التخصيص الخمسية إلى أدناها. وتشير هذه النتيجة الأخيرة إلى أن متغيرات المعادلة القائمة ترصد بفعالية نطاق احتياجات كل بلد على حدة، ولكن مكون الاحتياجات القطرية مشوه حالياً نتيجة لمتغير ذي نطاق غير متناسب نوعاً ما.

---

[9] وفقاً للتقييم المؤسسي (الصفحة 83)، فإن معامل التباين، وهو مقياس للتباين المعدل حسب أثر حجم السكان الريفيين، يزيد بمقدار عشرة أضعاف عن تباين متغيرات الأداء (تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، وأداء القطاع الريفي، والمشروعات المعرَّضة للمخاطر) ويزيد مرتين على معامل تباين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

[10] عندما أنشئ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، كان من المتصور تحديد مخصص أدنى (حد أدنى) قدره 1 مليون دولار أمريكي سنوياً خلال فترة التخصيص ذات الصلة؛ وتحديد مخصص أعلى (حد أقصى) نسبته 5 في المائة من موارد الصندوق خلال فترة التخصيص ذات الصلة (الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1).

17- ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتحقق عن طريق الاستعاضة عن التحويل اللوغاريتمي للسكان الريفيين بمتغيِّر السكان الريفيين دون أي تغيير في المتغيرات الأخرى والأُسس المقابلة للمعادلة (أي مع بقاء سائر العناصر على ما هي عليه). ولذلك يتبيَّن من الاختبار مدى فائدة التحويل اللوغاريتمي للسكان الريفيين في تقليص تباين المخصصات، ولكنه يبين أيضاً الحاجة إلى مزيد من التحليل في المرحلة الثانية من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحديد أُس المعادلة وكيفية ارتباطه بسائر متغيراتها.

18- وفيما يتعلق **بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي**، سلط التقييم المؤسسي الضوء على تركيزه المحدود على الجوانب المحددة للفقر الريفي، وأثار بذلك شكوكاً حول مدى ملاءمته في المعادلة. ومن المزايا الرئيسية التي ينطوي عليها استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المعادلة أنه بالرغم من أن ذلك المؤشر لا يُعبِّر في حد ذاته عن تركيز الصندوق على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فإنه مرتبط بالفقر الريفي. وهو بالإضافة إلى ذلك متغيِّر متاح باستمرار لكل البلدان الأعضاء في الصندوق من المصادر المعترف بها دولياً، ويتم تحديثه سنوياً[11]. وبالإضافة إلى ذلك وكما جاء في المقدمة، يمثل نصيب الفرد من الدخل القومي أحد العناصر المشتركة بين جميع نُظم تخصيص الموارد على أساس الأداء في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عند تخصيص الموارد، ولذلك فهو عنصر مواءمة مع الممارسات الدولية[12].

19- واعترافاً بهذه المزايا، طلبت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من الإدارة إجراء تقييم معياري شامل لهذا المتغيِّر كأساس للبت فيما إذا كان سيجري الإبقاء عليه أو الاستعاضة عنه بمقياس أفضل للفقر الريفي أو تعديل أُسه أو تكميله بمتغير آخر يُعزز التركيز على الفقر الريفي في مكون الاحتياجات القطرية.

20- واختبرت مجموعة العمل التقنية استبدال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمتغيرات فردية معروفة بارتباطها القوي بالفقر الريفي[13] مثل الوصول إلى الموارد المائية أو الكهرباء أو مرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية. وكما يبين الشكل 2، تلاحظ تغييرات لا تُذكر في حصص التخصيص الإقليمي عندما يستعاض عن نصيب الفرد من الدخل القومي بمؤشرات أخرى. ومن هنا فإن استبدال نصيب الفرد من الدخل القومي بتلك المؤشرات للفقر الريفي لا يضيف أي قيمة توزيعية للمعادلة. وبالتالي لا تضيف تلك المؤشرات أي بعد آخر من أبعاد الفقر الريفي إلى المعادلة. والسبب وراء هذه النتيجة هو أن هذه المؤشرات مرتبطة ارتباطاً قوياً بنصيب الفرد من الدخل القومي.

[11] يقوم البنك الدولي، من خلال قاعدة مؤشرات التنمية العالمية، بالتثبت من سلامة بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وتحديثها ونشرها بانتظام.

[12] يستخدم أيضاً نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في نُظم تخصيص الموارد على أساس الأداء في المؤسسة الدولية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي وصندوق التنمية الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي من أجل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، إلى جانب مؤسسات أخرى.

[13] تبقى بقية عناصر المعادلة على حالها.

الشكل 2: مخصصات التجديد العاشر الأصلية مقابل المعدَّلة

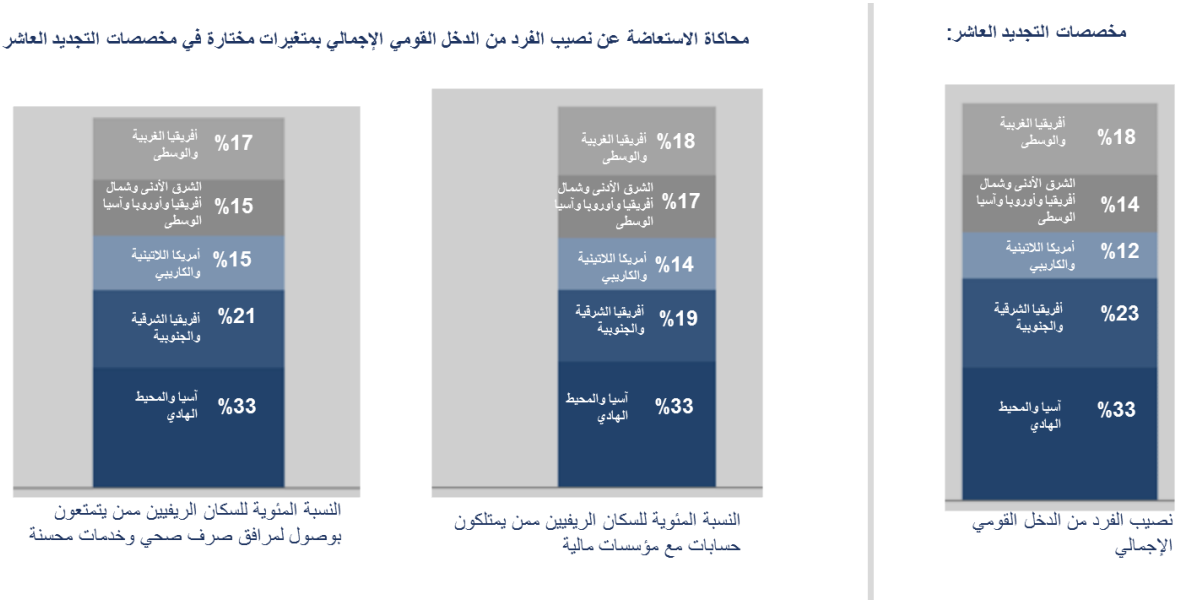

21- وفي ضوء ما سبق، قيَّمت الإدارة إمكانية استخدام مختلف المؤشرات، مثل دليل التنمية البشرية[14] ومؤشر الضعف الاقتصادي[15] ودليل الفقر المتعدد الأبعاد[16]، والدليل القياسي للأصول البشرية[17] ومؤشر التنمية الجنسانية[18] كبدائل محتملة لنصيب الفرد من الدخل القومي. ومع ذلك تفتقر كل المؤشرات القائمة إلى أي تركيز ريفي محدد أو لا تغطي جميع الجوانب الرئيسية للفقر الريفي. ولا يوجد في دليل التنمية البشرية مثلاً أي تركيز ريفي محدد، ويحركه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والعمر المتوقع، ويغفل أبعاد الفقر الريفي الهامة الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين والمناخ. ونتيجة لذلك، فإن التركيز المحدود في دليل التنمية البشرية على التنمية الريفية يحد من فعاليته كبديل عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، كما يتبيَّن من الشكل 3، كشف اختبار الاستعاضة عن نصيب الفرد من الدخل القومي

[14] دليل التنمية البشرية مقياس يلخص متوسط الإنجاز في ثلاثة من أبعاد التنمية البشرية، هي: حياة مديدة وصحية، ومعرفة، ومستوى معيشي لائق. ويمثل دليل التنمية البشرية المتوسط الهندسي للمؤشرات الطبيعية لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة. ويقيَّم البُعد الخاص بالصحة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة. ويقاس بُعد التعليم بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين يبلغون 25 عاماً فأكثر، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة للأطفال في سن الدخول إلى المدرسة. ويقاس البُعد الخاص بمستوى المعيشة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويستخدم دليل التنمية البشرية لوغاريتم الدخل كي يُعبِّر عن تناقص أهمية الدخل بازدياد الدخل القومي الإجمالي. وتُجمَّع بعد ذلك درجات مؤشرات أبعاد التنمية البشرية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام متوسط هندسي. ولا يبسِّط مؤشر التنمية البشرية أو يوضح سوى جزء مما تتطلبه التنمية البشرية. ولا يُعبِّر عن جوانب التفاوت أو الفقر أو الأمن البشري أو التمكين أو ما إلى ذلك. ويمكن الرجوع إلى مزيد من المعلومات في الرابط التالي: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi.

[15] انظر الرابط التالي: http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_criteria.shtml.

[16] دليل الفقر المتعدد الأبعاد مقياس للفقر العالمي الحاد، وهو مؤشر استحدثته مبادرة أوكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية بالاشتراك مع مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقيس هذا المؤشر الفقر الحاد عن طريق رصد حالات الحرمان الشديد فيما يتعلق بالتعليم والصحة ومستويات المعيشية. ويشمل دليل الفقر المتعدد الأبعاد 10 مؤشرات لكل منها وزن ترجيحي محدَّد.

[17] انظر الرابط التالي: http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_criteria.shtml (استُرجعت البيانات في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016).

[18] يقيس مؤشر التنمية الجنسانية الثغرات بين الجنسين في إنجازات التنمية البشرية عن طريق حساب التفاوتات بين الرجل والمرأة في ثلاثة من أبعاد التنمية البشرية، هي: الصحة، والمعرفة، ومستويات المعيشة، وذلك باستخدام نفس مؤشرات المكونات المستخدمة في دليل التنمية البشرية. وتقاس الصحة الإنجابية بنسبة الوفيات النفاسية ومعدلات المواليد بين المراهقين. وتقاس المعرفة بمتوسط عدد سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة. وتقاس مستويات المعيشة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. انظر: http://hdr.undp.org/en/content/gender-development-index-gdi.

الإجمالي بدليل التنمية البشرية في المعادلة في حال تساوي جميع العناصر الأخرى عن أن ذلك يمكن أن يفضي إلى تراجع في تمويل الصندوق المقدَّم بشروط تيسيرية للغاية، وزيادة في التمويل بشروط عادية وبالتالي توجيه الموارد من البلدان الأقل دخلاً إلى البلدان الأعلى دخلاً.[19]

الشكل 3

مخصصات التجديد العاشر باستخدام المعادلة الحالية والاستعاضة عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدليل التنمية البشرية

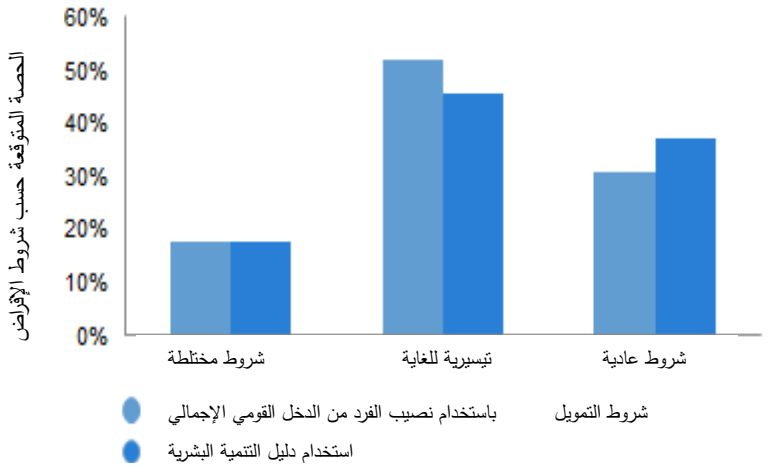

22- وجرى النظر أيضاً في مؤشر الضعف الاقتصادي الهيكلي، ومؤشر الفقر المتعدد المتغيرات، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر التنمية العالمية، وهي مؤشرات تنطوي على قيود مماثلة في رصد الأبعاد المتعددة للفقر الريفي. ويشمل بعض هذه المؤشرات قياسات ذات صلة بالفقر، ولكن تعتريها بعض المسائل المتصلة بالنطاق الذي تغطيه البيانات أو مدى استدامتها؛ وتركز مؤشرات أخرى على أبعاد محددة للفقر، وهو ما يُعزز تركيزها ولكنه يحد من نطاقها (مؤشر التنمية العالمية، والدليل القياسي للأصول البشرية)، وتُعبِّر مؤشرات أخرى عن المقاييس الهامة للفقر غير المرتبط بالدخل، ولكنها تشمل مقاييس متضمنة بالفعل في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دليل التنمية البشرية، ومؤشر التنمية العالمية). وأخيراً، يعاني معظم هذه المؤشرات تأخراً زمنياً كبيراً (يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات). من ذلك على سبيل المثال أن الدليل القياسي للأصول البشرية لعام 2009 استند إلى بيانات الفترة 2003–2005 المتعلقة بنقص التغذية والمستمدة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهي بيانات متأخرة زمنياً بنحو أربع سنوات، وبالتالي لم تُعبِّر عن أزمة الأغذية لعام 2008. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في أيٍ من هذه المؤشرات تركيز قوي على الفقر الريفي. وبالتالي استُبعدت تلك المؤشرات كبدائل محتملة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كوسيلة لتعزيز التركيز على الفقر الريفي في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[19] سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق تدعو الصندوق إلى تقديم ما يقرب من ثلثي موارده الإقراضية بشروط تيسيرية للغاية.

23- وسعياً إلى التغلب على قيود المتغيرات القائمة على النحو المحدَّد في الفقرات السابقة، بُحثت إمكانية وضع مؤشر للفقر الريفي يكون خاصاً بالصندوق. ومع ذلك، كشف تحليل المتغيرات التي يمكن إدراجها في ذلك المؤشر عن ارتباط قوي مع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفيما بين المتغيرات نفسها. ولذلك، وعلى غرار نتائج تحليل المتغيرات الفردية المتربطة بالفقر الريفي، لم يضف إدراج ذلك المؤشر في المعادلة أي قيمة أو أي أثر ملموس على المخصصات القطرية بالمقارنة مع نصيب الفرد من الدخل القومي، ويمكن أن يؤدي إلى تقليص كبير في الكفاءة من حيث الموارد المطلوبة للحفاظ عليه. وعلاوة على ذلك، أكدت المشاورات مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة أنه بالرغم من إمكانية وضع مؤشر للفقر الريفي فإن عدم توفر البيانات عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق عبر الزمان والمكان يمكن أن يحد من إمكانية التعويل على ذلك المؤشر، ويمكن بالتالي أن يقلص من نزاهة المعادلة وقوتها. والواقع أن المعادلة الحالية تنطوي على بعض تلك المسائل فيما يتعلق مثلاً باستخدام تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، وتبيَّن من التقييم المؤسسي أن تقنيات استبدال المتغيرات الخارجية يؤثر على المخصصات بطرق لا يمكن التنبؤ بها.

24- وبناءً على هذا التحليل، تم الإبقاء على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ضمن المكون الخاص بالاحتياجات في المعادلة. وسيجري استكشاف تعديل وزنه الترجيحي في المرحلة الثانية من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

25- وقيَّم نهج تكميلي لتعزيز تركيز نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على الفقر الريفي تضمين المعادلة متغيرات جديدة يمكن أن تُعبِّر بشكل أفضل عن الأبعاد التي لا تغطيها المعادلة تماماً حتى الآن، مثل الأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ، والضعف. والحجة العامة وراء ذلك هي رصد جانب المساواة أو الاحتياجات في الموارد المخصصة على أساس الأداء بصورة أعم. ومن شأن ذلك أن يزيد من استخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كجزء من حوار السياسات على المستوى القطري حسب توصية التقييم المؤسسي.

26- ومن أقوى المتغيرات التي حللتها مجموعة العمل التقنية مؤشر نوتردام للتكيُّف العالمي[20]، وهو أداة نمطية مجانية ومفتوحة المصدر، ويمثل بعض السمات الفريدة والمثيرة للاهتمام. ويلخص هذا المؤشر المؤلف من مكونين: (1) مستوى ضعف البلد أمام تغيُّر المناخ والتحديات العالمية الأخرى بالاقتران مع (2) استعداده لتنفيذ حلول للتكيُّف تنفيذاً ناجحاً[21]. ويقيس مكون الضعف الخاص بهذا المؤشر تعرض البلدان وحساسيتها وقدرتها على التكيف في ستة قطاعات من قطاعات دعم الحياة، وهي: الغذاء، والماء، والصحة، وخدمات النُظم الإيكولوجية، والموئل البشري، والبنية الأساسية[22]. ويرصد المؤشر بالتالي بعض مقاييس الفقر ذات الصلة القوية بالفقر الريفي. وعلاوة على ذلك، يتاح المؤشر أيضاً معدلاً لمراعاة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويؤدي ذلك بالتالي إلى الحد من الارتباط وتلافي الازدواجية بين المتغيرات.

---

[20] انظر الوصف الكامل لهذه المنهجية في: التقرير التقني للمؤشرات القطرية (http://index.nd-gain.org:8080/documents/nd-gain_technical_document_2015.pdf). ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن المنهجية في الرابط التالي: http://index.gain.org/about/methodology.

[21] باستخدام بيانات تغطي أكثر من 15 عاماً في 50 متغيراً، يصنف مؤشر نوتردام أكثر من 175 بلداً كل سنة على أساس مدى ضعف البلد في مواجهة الجفاف والعواصف الشديدة والكوارث الطبيعية الأخرى، كما ينفرد بتصنيف مدى استعدادها لتنفيذ حلول للتكيُّف تنفيذاً ناجحاً. انظر http://gain.org/about-the-index.

[22] انظر لمحة عامة عن مكون الضعف الخاص بمؤشر نوتردام في الرابط التالي: http://index.gain.org/about/methodology.

27- وفي الواقع العملي، تعني سمات مؤشر نوتردام على النحو المبيَّن أعلاه أن المتغيرات التي يشملها مكون الضعف المعدل لمراعاة الدخل القومي الإجمالي تُعبِّر عن أبعاد إضافية للفقر الريفي لا يغطيها حالياً مكون الاحتياجات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن مؤشر نوتردام يتألف من وحدات قابلة للتعديل فإن بالإمكان تعديله بسهولة كي يشمل متغيرات إضافية، أو الاستعاضة عن المتغيرات القائمة بمتغيرات تعبر عن الفقر الريفي بدقة أكبر. ولذلك يتسم المؤشر بخصائص تجعل منه منطلقاً جيداً لوضع متغير إضافي لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أجل تعزيز تركيزها على الفقر الريفي.

28- وبالرغم من الحفاظ على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ضمن مكون الاحتياجات في المعادلة، تقترح مجموعة العمل التقنية إدراج متغيِّر مصمم خصيصاً للصندوق من مؤشر نوتردام للتكيف العالمي.

29- وسوف يحافظ الصندوق على الهيكل الأساسي لمكون الضعف القابل للتعديل في مؤشر نوتردام للتكيُّف العالمي المعدَّل لمراعاة الدخل القومي الإجمالي، وكذلك تركيزه على الضعف في مواجهة تغيُّر المناخ. وسوف يصمم الصندوق في الوقت نفسه المؤشر بما يناسب ولايته المحددة عن طريق زيادة الاهتمام بقطاع الأغذية، بما يشمل مؤشرات إضافية للأمن الغذائي والتغذوي، واختبار إدراج مقاييس تبين الفروق في مستويات الفقر لدى السكان الريفيين مقابل سكان المناطق الحضرية داخل البلدان، ودمج بعض القطاعات الأقل صلة بالمناطق الريفية. ويتضمن الملحق 2 لمحة عامة عن المؤشرات التي ستُدرج في هذا المؤشر الخاص بالصندوق، وكذلك منهجية إصدار المؤشر.

30- وسوف يصدر الصندوق هذا المقياس للضعف باستخدام المؤشرات المتاحة للجمهور، من أجل ضمان عدم الازدواجية مع المتغيرات الأخرى المستخدمة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويُبدد ذلك المخاوف السابقة بشأن استدامة مقياس صادر عن جامعة عامة.

31- ويطرح إدخال ذلك المتغيِّر تحديات لا بد من مراعاتها في المرحلة الثانية. أولاً، تكشف الدروس المستفادة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تستخدم مقاييس للضعف في نُظمها الخاصة بتخصيص الموارد على أساس الأداء، مثل مصرف التنمية الكاريبي، والتي تنظر في استخدام تلك المقاييس، مثل البنك الدولي، عن أن بيانات تلك المتغيرات تتغيَّر ببطء داخل الدورات وفيما بينها. وثانياً، يمكن أن تنطوي بيانات بعض البلدان على تأخيرات زمنية كبيرة، مما يجعل عملية التخصيص غير مواكبة للحاضر. وأخيراً، تكشف معظم مؤشرات الضعف عن أن التغييرات التي تطرأ على البيانات في بعض البلدان يمكن أن تكون تغييرات كبيرة. ويمكن لتلك التقلبات أن تؤدي إلى تذبذب كبير في تخصيص الموارد، وهو ما يمكن أن يجعل تكييف الضعف متنافياً مع إمكانية التنبؤ بالمعونة. ومن المقترح لذلك تحديث ذلك المتغير مرة في كل دورة من دورات تجديد الموارد.

باء – تعزيز مكون الأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

32- يتألف مكون الأداء القطري في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من ثلاثة متغيرات، هي: مؤشر تخصيص الموارد الذي وضعته المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، ودرجة أداء القطاع الريفي، وتصنيف الحافظة المعرَّضة للمخاطر.

33- وتستند درجة مؤشر المؤسسة الدولية للتنمية لتخصيص الموارد إلى نتائج التقييم السنوي للسياسات والمؤسسات القطرية الذي يغطي البلدان المؤهلة للاستفادة من مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية. ويوفِّر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية صورة عامة عن أداء السياسات والمؤسسات الأوسع في البلد على المستوى الوطني حسب تقييم موظفي البنك الدولي[23]. وأما أداء القطاع الريفي فهو مقياس استحدثه الصندوق لتقييم الأداء القطري في وضع إطار سياساتي ومؤسسي يفضي إلى الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة[24]، وبالتالي رصد تركيز الصندوق وولايته في عملية تخصيص الموارد. ومثلما في حالة مؤشر المؤسسة الدولية لتخصيص الموارد، يتولى موظفو الصندوق تحديد درجات أداء القطاع الريفي[25]. وحُدِّد لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية وأداء القطاع الريفي القطري وزنان ترجيحيان نسبتهما 20 في المائة و45 في المائة على التوالي ضمن مكون الأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. والأساس المنطقي لإدراج كل من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية/مؤشر تخصيص الموارد وأداء القطاع الريفي في المعادلة هو التأكد من أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يولي اهتماماً صريحاً وكبيراً لقضايا الحكومة والسياسات[26].

34- وأوصى التقييم المؤسسي بتبسيط المؤشرات المتصلة بالتسيير في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن طريق التفكير فيما إذا كان ينبغي الإبقاء على تقييم السياسات والمؤسسات القطرية نظراً لأنه غير متاح لجميع البلدان[27]، وكذلك عن طريق التنظيم المنهجي لاستبيان أداء القطاع الريفي وتعزيزه من أجل ضمان مواءمته مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2016–2025. وعلاوة على ذلك، تبيَّن من التقييم المؤسسي وجود ارتباط كبير بين المؤشرات في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية وتقييم أداء القطاع الريفي.

35- وبحثت مجموعة العمل التقنية الآثار المحتملة التي ستنشأ عن التغييرات المقترحة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. واستطلعت تحديداً في البداية عواقب إلغاء متغيّر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية تماماً. وتبيَّن من الاختبارات أن إلغاء متغيّر التقييم المذكور، مع بقاء الأمور الأخرى على حالها، يسفر عن تباينات كبيرة في مخصصات البلدان التي تحصل على درجات جيدة في استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما ينزع تقييم السياسات والمؤسسات القطرية إلى مكافأته[28]. ونظراً لتعارض ذلك مع أحد العوامل المحرِّكة الأساسية لعملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – وهو أن يكون النظام حافزاً لتحسين

---

[23] مؤشر المؤسسة الدولية للتنمية لتخصيص الموارد: http://ida.worldbank.org/financing/ida-resource-allocation-index.

[24] الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1، هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، سبتمبر/أيلول 2003، الملحق الأول.

[25] تُجري مصارف أخرى من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، تقييمات مماثلة يتولى فيها موظفوها إجراء عمليات التصنيف، وتستخدم تلك المصارف تلك التصنيفات كأحد المتغيرات في نُظم تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[26] هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الملحق الرابع: مؤشرات حسن الإدارة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون، 10-12 سبتمبر/أيلول 2003؛ الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1.

[27] لا يكشف البنك الدولي عن بيانات مؤشر تخصيص الموارد (تقييم السياسات والمؤسسات القطرية) إلاّ للبلدان المؤهلة للحصول على مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية. ولذلك لا تتاح درجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لما نسبته 35 في المائة من البلدان المتعاملة مع الصندوق.

[28] تقييم السياسات والمؤسسات القطرية هي أداة تشخيصية المقصود منها اقتناص جودة سياسات القطر وتدابيره المؤسسية – بمعنى أنها تركّز على العناصر الرئيسية التي تقع ضمن سيطرة البلد - وتقيس هذه الأداة مدى دعم الإطار السياساتي والمؤسسي للبلد للنمو المستدام والحد من الفقر، واستخدامه الفعال للمساعدة الإنمائية. انظر:
http://siteresources.worldbank.org/PROJECTS/Resources/40940-1244163232994/6180403-1372096800800/webFAQ12.pdf

الأداء القطري – بحثت مجموعة العمل التقنية خيارات بديلة. وخلصت المجموعة إلى ضرورة استبعاد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية كمتغير فردي، مع إدراج بعض أبعاده المتصلة بالمستوى الكلي في مؤشر منقح لتقييم أداء القطاع الريفي. وعلاوة على ذلك، سيجري تحديث الاستبيان الحالي المتعلق بأداء القطاع الريفي لتحسين مواءمته مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، ولكي يُعبِّر بصورة أفضل عن القضايا المتشابكة، من قبيل تغيُّر المناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية.

36- وتحقيقاً لهذه الغاية، تعكف مجموعة العمل التقنية على إجراء استعراض معياري يتناول تقييم واستبيان أداء القطاع الريفي ويعطي الأفضلية للبساطة والكفاءة والجدوى فيما يتعلق بحوار السياسات عن طريق ما يلي:

- تحسين صياغة كل سؤال من الأسئلة لتحديد صلة مباشرة بالسمة الملحوظة التي في حاجة إلى قياس من أجل تقييم الأداء القطري؛
- الاحتفاظ بأقسام تقييم السياسات والمؤسسات القطرية ذات الصلة، وهي الأقسام التي تتضمن متغيرات الاقتصاد الكلي والاستدامة البيئية؛
- تقليص عدد الأسئلة عن طريق توخي الدقة في تحديد درجات المتغيرات التي تُعبِّر عن الإطار الاستراتيجي، مع التركيز بصفة خاصة على تغيُّر المناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية؛
- تصميم نهج مختلط الأساليب تستخدم فيه مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية لضمان سلامة العملية برمتها. وسيجري وضع خطوط توجيهية لتحديد الدرجات، بحيث تشمل تعاريف واضحة وكذلك الأدلة المطلوبة لدعم تقييم الأداء.

37- وتتبع الإجراءات المذكورة أعلاه من مشاورات مع الخبراء التقنيين والإقليميين والشركاء في التنمية[29]. وسيجري من الآن فصاعداً تحديث استبيان أداء القطاع الريفي كي يشمل أسئلة متصلة بالمجالات المواضيعية الجديدة، مثل السياسة المالية، التي ستنقل إلى متغيّر أداء القطاع الريفي من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية؛ والتغذية، التي ستمثل مجالاً مواضيعياً جديداً في تقييم الأداء المنقح للقطاع الريفي. وسيعاد تنظيم الأسئلة حول الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق. وسوف يشكِّل ذلك أداء تقييم القطاع الريفي ضمن مجالات تركيز الصندوق، وسيتيح أساساً قوياً للمشاركة في حوار السياسات على المستوى القطري، وسيصب في وضع الاستراتيجيات القطرية.

38- وبالتوازي مع وضع الاستبيان، ستقوم مجموعة العمل التقنية بوضع خطوط توجيهية لتحديد الدرجات من أجل ضمان اتساق التطبيق والتحليل وإمكانية مقارنتهما بين البلدان. وعلى المستوى الإجرائي، تعكف مجموعة العمل أيضاً على وضع نظام للتحقق من الجودة، وسوف يسعى إلى تشجيع المشاركة النشطة من الاقتصاديين الإقليميين، ومكتب السياسات في شُعبة السياسات والمشورة التقنية، ووحدة برمجة العمليات وفعاليتها التابعة لدائرة إدارة البرامج.

[29] تم التشاور مع نحو 30 خبيراً تقنياً أو إقليمياً حتى وقت كتابة هذه الوثيقة. وشملت المشاورات الخبراء الاقتصاديين الإقليميين، ومستشاري الحوافظ، ومديري البرامج القطرية، والأخصائيين التقنيين في شُعبة البيئة والمناخ، والأخصائيين التقنيين في شُعبة السياسات والمشورة التقنية.

39- وسوف تقام عملية تقييم أداء القطاع الريفي مرة كل ثلاث سنوات بدلاً من كل سنة، إذ لا تلاحظ سوى تغييرات طفيفة في مؤشرات الأداء التي يعتزم هذا المؤشر رصدها في غضون دورة تخصيص الموارد التي تستغرق ثلاث سنوات. وسيتم إجراء التقييم في السنة السابقة على بداية دورة تخصيص الموارد للاستعانة به في تحديد المخصصات للسنوات الثلاث التالية.

40- وأوصى التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء باستكشاف سُبل رصد أداء الصندوق على مستوى البرامج القطرية بما يتجاوز درجة المشروعات المعرضة للمخاطر. وتبحث الإدارة كيفية تنفيذ هذه التوصية. وخلال المرحلة الثانية من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ستبحث مجموعة العمل التقنية سُبل زيادة مرونة تصنيف صرف الأموال في إطار متغيّر المشروعات المعرَّضة للمخاطر، وذلك من خلال التحليل الكمي وعمليات المحاكاة. ويشكِّل بالفعل أداء عمليات صرف الأموال عنصراً من عناصر تقييم أداء الحافظة في معدلات تخصيص الموارد على أساس الأداء لدى سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إذ يعتبر ذلك مؤشراً جيداً لأداء المشروعات والبرامج. وسوف يستفيد عمل مجموعة العمل التقنية من نتائج الدراسة المتعمِّقة المستمرة لأداء صرف الأموال، وهي دراسة تُجريها شُعبة البحوث وتقييم الأثر بالشراكة مع شُعبة خدمات الإدارة المالية ووحدة برمجة العمليات.

جيم – تعزيز عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

41- أكد التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أهمية تنفيذ سلسلة من الابتكارات في عملية إدارة النظام من أجل تعزيز كفاءته وفعاليته. وعزَّز هذا الاستنتاج جهود الإدارة الرامية إلى تحسين عمليات الإبلاغ والتعلم وإعادة تخصيص الموارد في إطار النظام المذكور.

42- وسوف تواصل الإدارة تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في دورته التي تُعقد في ديسمبر/كانون الأول من كل عام، وذلك من خلال قسم مخصص لوثيقة برنامج العمل والميزانية. وسوف توسِّع الإدارة نطاق الإبلاغ عن طريق توفير معلومات عن البلدان النشطة، والأُسس المنطقية لفرض حدود عليا، واستخدام الحدود الدنيا والحدود القصوى للتخصيص، وتقديم توضيح بشأن البلدان التي تدخل دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتي تخرج منه، وكذلك عملية إعادة تخصيص الموارد. وسيقدَّم التقرير المعزَّز الأول إلى المجلس في نفس الدورة التي ستقدَّم فيها هذه الوثيقة في ديسمبر/كانون الأول 2016.

43- وعملاً على تعزيز عملية حساب المخصصات، تعمل الإدارة في شراكة مع فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير نظام لحساب المخصصات تلقائياً. وحالما يتم الانتهاء من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سيجري أيضاً وضع دليل بشأن هذا النظام لتعزيز الوضوح، وضمان الشفافية، وتعزيز تقاسم المعرفة بشأن الطريقة التي يخصص بها الصندوق موارده للبلدان الشريكة.

44- وسعياً إلى تعزيز التعلم، تنظِّم الإدارة لأول مرة حلقة تعلم حول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بهدف إطلاع موظفي الصندوق على ما تم إجراؤه من أعمال في إطار الاستجابة للتقييم المؤسسي، وتيسير تبادل الخبرات بين مديري البرامج القطرية وبين الشُعب الإقليمية.

45- وأخيراً، وأُسوة بما تم في السنتين 2014 و2015، عزَّزت الإدارة عملية صنع القرار بشأن المخصصات المحددة في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال الهيئتين الرئيسيتين المسؤولتين عن

تنسيق الإدارة في الصندوق، وهما لجنة الإدارة التشغيلية ولجنة الإدارة التنفيذية، اللتان تناقشان الدروس المستفادة وتجيزان المخصصات. وبالإضافة إلى ذلك، تختبر الإدارة أيضاً أثر التحول من إعادة تخصيص موارد نهاية الدورة نحو إعادة تخصيص موارد السنة الثانية، وتقييم ما إذا كان ذلك يؤثر على تغير المخصصات وإمكانية التنبؤ بها.

ثالثاً – آفاق المستقبل

46- شملت المرحلة الأولى من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تعديلات في متغيرات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتحسينات في عملية إدارة النظام المذكور. وسوف تتسم المرحلة الثانية ببُعد كمي أكبر وسينصب تركيزها على مراجعة الأوزان الترجيحية المحددة في المعادلة، وتقييم التعديلات المطلوبة لاستيعاب إدراج متغيرات جديدة، وتحليل الأثر الذي يمكن أن تنطوي عليه تلك التغييرات على مخصصات الموارد العالمية والأنشطة التشغيلية للصندوق.

47- ويشمل استعراض الأوزان الترجيحية تحليل الأهمية النسبية لكل مكون ولكل متغيّر في المعادلة. ويمثل تعديل المُعاملات والقيم الأُسية للمعادلة مهمة تتطلب تحليلاً دقيقاً نظراً لما قد تنطوي عليه من آثار كبيرة على الدرجات القطرية (انظر الإطار 1 المتعلق بمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس) وبالتالي على المخصصات القطرية. وستحتاج بالتالي التغييرات إلى تحليل دقيق. وتماشياً مع الممارسات المتبعة في سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، سيتناول هذا التحليل أيضاً بالتقييم كيفية تخصيص الموارد بمزيد من الفعالية للبلدان في الأوضاع الهشة.

48- وسوف تتيح مناقشة الأوزان الترجيحية أيضاً مزيداً من العناصر المستندة إلى الأدلة لتحديد توازن أفضل بين مكون الاحتياجات القطرية ومكون الأداء القطري في المعادلة، وهي مسألة ثار القلق بشأنها في عدة اجتماعات لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء منذ أبريل/نيسان. والواقع أن مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اقترحت في اجتماعها الأخير الذي عقد في 20 سبتمبر/أيلول تغيير اسم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ليصبح نظام تخصيص الموارد على أساس الاحتياجات والأداء من أجل التشديد على أن مكون الاحتياجات لا يقل أهمية عن مكون الأداء في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

49- وأخيراً ستواصل الإدارة استعراض منهجيات أداء القطاع الريفي والمشروعات المعرَّضة للمخاطر وتحسينها أثناء المرحلة الثانية، وصقل متغيّر الضعف الجديد.

استعراض منهجية تقييم أداء القطاع الريفي

أولاً – مقدمة

1- يقترح هذا الملحق هيكلا منقحا لتقييم أداء القطاع الريفي على أساس تحليل منهجي لأوجه القصور في الهيكل الحالي واستعراض الأدبيات الأكاديمية. كما أنه يبني على مشاورات مع دوائر الصندوق ذات الصلة. وخلال المرحلة الثانية من تنقيح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ستوضع معايير مفصلة للاستبيان والتقييم. وعلى النحو الذي اقترحه التقييم المؤسسي، سيتم تحديث تقييم أداء القطاع الريفي الجديد هذا ابتداء من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مرة واحدة في بداية دورة تجديد الموارد.

2- تم تصميم تقييم أداء القطاع الريفي لتوفير مقياس لأداء الأطر السياساتية للبلدان في المجالات التي تهم القطاع الريفي. وهو يلعب، في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، دور تحقيق التوازن بين التركيز على احتياجات كل بلد مع التركيز على المدى الذي يظهر فيه تسييرا وأداء جيدين بشأن القضايا السياساتية الرئيسية – مكافئا الدول ذات الأداء الأفضل.

3- تم تحديد الحاجة لتنقيح تقييم أداء القطاع الريفي من قبل التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الذي أوصى بأن ينقح الصندوق متغيّر أداء القطاع الريفي من خلال إعادة النظر في المؤشرات والأسئلة، وذلك لكي "تعكس الأولويات والفرص والتحديات الناشئة في القطاع الريفي"، وكذلك لتعزيز العملية التي يجري من خلالها تخصيص درجات أداء القطاع الريفي وجعلها أكثر اتساقا.[30]

4- قبل هذا الاستعراض، كان تقييم أداء القطاع الريفي منقسما إلى سلسلة من الفئات، تشمل 12 مجموعة من المؤشرات، لكل منها عدة أسئلة فرعية. والتغييرات المقترحة، التي ستزيد من مدى قياس تسيير المساواة بين الجنسين وتغير المناخ في المعادلة، سوف تحصر الاستبيان في ستة مجالات تقييم أساسية من أجل تبسيطه وزيادة حساسية المعادلة لكل متغير.[31] وبالإضافة إلى ذلك، سوف لن يستخدم الصندوق بعد ذلك تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الخاص بالبنك الدولي في معادلته، نظرا للمشاكل الناتجة عن عدم وجود بيانات متسقة لجميع البلدان المقترضة من الصندوق وأثر ذلك على استقرار المعادلة. إلا أن تقييم أداء القطاع الريفي سيشمل الآن بعض العناصر الهامة من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، مثل إدارة الاقتصاد الكلي.

5- وقد عقدت مشاورات داخلية واسعة النطاق عند القيام بتقييم أداء القطاع الريفي لفهم التحديات المتصلة بمحتوى وإجراء التقييم. ويتم عرض النتائج أدناه.

---

[30] انظر الوثيقة EB 2016/117/R.5.

[31] تاريخيا، كان لجانب الأداء من المعادلة، وعلى وجه الخصوص تقييم أداء القطاع الريفي، أثر محدود نسبيا على المخصصات. ووفقا للحسابات التي أجرتها مجموعة العمل التقنية، إذا زاد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية بنسبة 1 في المائة زاد المخصص بنسبة 0.2 في المائة؛ وإذا زاد تقييم أداء القطاع الريفي بنسبة 1 في المائة زاد المخصص بنسبة 0.02 في المائة فقط، وإذا زادت المشروعات المعرضة للمخاطر بنسبة 1 في المائة زاد المخصص بنسبة 0.3 في المائة. وهذا مغاير لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والسكان الريفيين، حيث التغير بنسبة 1 في المائة يزيد المخصص بنسبة 0.5 و0.8 في المائة، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، فإن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية وتقييم أداء القطاع الريفي لا يتغيران مع التواتر، نظرا إلى أنهما يمثلان متغيرات مؤسسية وقانونية طويلة الأجل مشهورة بأنها "متلكئة".

ثانياً – التغييرات المقترحة على هيكل ومحتوى تقييم أداء القطاع الريفي

6- يوفر هذا القسم لمحة عامة عن التحليل الذي أجري على كل من تقييم أداء القطاع الريفي وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية، ويلخص النتائج والاقتراحات من أجل المضي قدما في إصلاح تقييم أداء القطاع الريفي.

ألف – تحليل تقييم أداء القطاع الريفي

7- يقسَّم تقييم أداء القطاع الريفي إلى 12 فئة، لكل منها عدة أسئلة فرعية، تتعلق بالبيئة السياساتية والمؤسسية التي تحدث فيها الاستثمارات الريفية. وتسمح هذه الأسئلة للفرق بإصدار أحكام نوعية حول قوة السياسات والمؤسسات. وتعطى هذه درجات بحسب نظام مؤلف من 6 درجات شبيه بذلك الذي يستخدمه الصندوق لتقييم أداء مشروعاته أثناء التنفيذ وعند الإنجاز، حيث يمثل 1 أدنى درجة و6 أعلى درجة. وتوجه مصفوفة تبين الخصائص التي تمثلها كل درجة رقمية الفرق المسؤولة عن تحديد الدرجات. وتأخذ المصفوفة في الاعتبار المؤسسات والقواعد القائمة بصورة قانونية أو فعلية على حد سواء، وتركز على التنفيذ.

8- وقد شجع نظام الدرجات هذا، وعملية الاستعراض التي كانت جارية، ميلا قويا لدرجات تقييم أداء القطاع الريفي نحو القيم متوسطة النطاق (التي تتراوح مثلا بين 3-5). كما أتاح درجة من الذاتية. ويوضح الجدول 1 النطاق الضيق للدرجات المخصصة لمختلف البلدان، من درجات الحد الأدنى وقدره 2.4 إلى درجات الحد الأعلى وقدره 5، مع قيمة المنوال والوسيط حوالي 4.

الجدول 1

إحصاءات وصفية: متوسط درجات تقييم أداء القطاع الريفي لجميع البلدان

	متوسط المتوسطات	متوسط الدرجات المجمعة
الحد الأدنى	2.44	2.43
الحد الأعلى	5.03	5.02
المنوال	**4.18**	**4.11**
الوسيط	3.91	3.92
المتوسط	3.89	3.90

9- وبالإضافة إلى مشكلة تجانس الدرجات عبر مجموعة متنوعة جدا من البلدان، تضمن تقييم أداء القطاع الريفي أيضا درجة عالية من الترابط بين مجموعات تقييم أداء القطاع الريفي الفردية[32]. وتظهر هذه

[32] تميل نقاط القوة للمؤسسات والسياسات إلى التجمع لأن المؤسسات تكمل بعضها بعضا وتنشأ من خبرات تاريخية وسابقات قانونية متشابهة. وبالتالي، فإن المؤسسات لا تأخذ نفس التوجه وحسب، بل ويعزز بعضها بعضا. انظر:

Douglas C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990), من أجل دراسة كلاسيكية، وأمثال هول وسوسكس لتطبيقات أكثر حداثة في المنظورات النظرية:

Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage (Oxford: Oxford University Press, 2001).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك اختلافات قوية بين التسيير والسياسات في القطاع الريفي والقطاعات الأخرى. وعلى وجه التحديد، قد تكون السياسات والمؤسسات الريفية أضعف من تلك التي في القطاعات الأخرى بسبب النقص في الاستثمار تاريخيا في تقديم السلع العامة والأطر السياساتية للتنمية الريفية. لنظرة عامة، انظر:

David Booth, Agricultural Policy Choice: Interests, Ideas and the Scope for Reform. IIED Working Paper September 2014 [London: International Institute for Environment and Development (IIED), 2014]، ولمعالجات أكثر كلاسيكية للتحيز الحضري، انظر:

Michael Lipton, *Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development* [Cambridge, Massachusetts, USA: Harvard University Press, 1977). وإضافة إلى ذلك، وجد الدارسون المحدثون استمرار التحيز الحضري في الأطر السياساتية في كل من قطاع الزراعة، انظر:

Dirk J Bezemer and Derek Heady, *Agriculture, Development and Urban Bias*, World Development, vol.36, issue 8 (Amsterdam: Elsevier, 2008) pp.1342-1364

والقطاعات الأخرى مثل التعليم، انظر:

David Stasavage, "Democracy and Education Spending in Africa," American Journal of Political Science 49 [2005] [2]: 343-35

الارتباطات القوية في الجدول 2، الذي يسلط الضوء باللون الأحمر على الحالات التي كان فيها معامل الارتباط بين الفئات أكبر من 0.60. وكانت أقوى الارتباطات بين "الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية" (جيم–3) و "تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية" (هـ–1)، واللذين ارتبط كل منهما بين 0.6 و0.75 بالنسبة لجميع الأسئلة الأخرى لتقييم أداء القطاع الريفي.

مُعامِلات ارتباط سبيرمان، وفئات وأسئلة تقييم أداء القطاع الريفي لجميع البلدان (2015)

الجدول 2

	المتوسط														
أداء القطاع الريفي	متوسط مجموعات أ (1)	أ(2)	ب(1)	ب(2)	ب(3)	ج(1)	ج(2)	ج(3)	د(1)	د(2)	ه(1)	ه(2)
أ(1)	1.00											
أ(2)	**0.83**	1.00										
ب(1)	0.59	0.55	1.00									
ب(2)	0.59	0.57	**0.67**	1.00								
ب(3)	**0.61**	0.59	0.48	**0.65**	1.00							
ج(1)	0.55	0.55	0.57	0.53	0.46	1.00						
ج(2)	0.58	0.56	**0.62**	0.53	0.46	**0.64**	1.00					
ج(3)	**0.74**	**0.69**	**0.64**	**0.73**	0.65	**0.63**	**0.65**	1.00				
د(1)	0.37	0.37	0.52	0.34	0.33	0.53	0.59	0.44	1.00			
د(2)	0.57	0.59	**0.62**	0.54	0.35	0.56	0.57	0.55	0.58	1.00		
ه(1)	**0.69**	**0.67**	**0.70**	0.59	**0.60**	**0.64**	**0.69**	**0.70**	0.58	**0.60**	1.00	
ه(2)	0.59	0.63	**0.64**	0.53	0.54	0.50	**0.66**	**0.60**	0.51	**0.65**	**0.71**	1.00

10- تقترح هذه النتيجة إما أن يتم استخدام هذه المؤشرات بدلا من معظم أو جميع المؤشرات الأخرى لتقييم أداء القطاع الريفي، لأنها ترصد بشكل جيد للغاية الدرجة الإجمالية لتقييم أداء القطاع الريفي، أو أن يتم تفكيك هذين المؤشرين لتقييم كيفية ارتباط الجوانب الفردية لدرجتهما مع المؤشرات الأخرى.

باء – تحليل تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

11- يقيس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية 16 فئة واسعة النطاق، من بينها: إدارة الاقتصاد الكلي؛ والسياسة المالية، وسياسة الدين والتجارة؛ وبيئة الأعمال؛ والمساواة بين الجنسين؛ والسياسات والمؤسسات الخاصة بالاستدامة البيئية؛ ومقاييس إدارة القطاع العام، والشفافية، والفساد.[33] وفي حين أن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية بالتالي هو أوسع نطاقا بكثير من تقييم أداء القطاع الريفي، الذي يركز على القطاع الريفي ولا ينظر في مجالات الاقتصاد الكلي، إلا أنه كان هناك تداخل كبير بين المؤشرين.

12- الجدول 3 يسلط الضوء على بعض الفئات المتشابهة التي يقيسها تقييم السياسات والمؤسسات القطرية وأداء القطاع الريفي، مما يدل على أن مُعامِلات الارتباط بين أسئلة تقييم أداء القطاع الريفي مثل "مناخ الاستثمار من أجل الأعمال الريفية" وفئات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية تحت عنوان "بيئات تنظيمية للأعمال" مرتبطة بقوة (معامل ارتباط سبيرمان البالغ 0.73 في عام 2013). وعليه فإن البلدان التي كان

[33] انظر البنك الدولي، *The World Bank's Country Policy and Institutional Assessment: An IEG Evaluation (واشنطن العاصمة، 2010)* من أجل قائمة كاملة للمتغيرات، والمؤشرات، والأسئلة.

أداؤها ضعيفا بالنسبة لكل من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية وأداء القطاع الريفي عوقبت بشكل مضاعف لضعف أدائها بالنسبة للتسيير، والمؤسسات والسياسات، في حين أن البلدان التي لم يكن لها درجات بموجب تقييم السياسات والمؤسسات القطرية جرى ترجيح درجاتها العالية بموجب تقييم أداء القطاع الريفي بشكل أكبر.[34]

الجدول 3

مُعامِلات ارتباط سبيرمان (2013-2015) لفئات مختارة من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية وتقييم أداء القطاع الريفي لجميع البلدان

مجموعات أداء الفقر الريفي	*مقارن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية*	2015 (درجات أداء القطاع الريفي 2015 مقارنة بدرجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية 2014) *ارتباط سبيرمان* (rho)	2014 (درجات أداء القطاع الريفي 2014 مقارنة بدرجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية 2013) *ارتباط سبيرمان* (rho)	2013 (درجات أداء القطاع الريفي 2013 مقارنة بدرجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية 2012) *ارتباط سبيرمان* (rho)
ألف (1) الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	(ب-6) بيئة تنظيمية للأعمال	0.57	0.57	0.52
ألف (2) الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	-	-	-	-
باء (1) الحصول على الأراضي	(ج-11) سياسات ومؤسسات من أجل الاستدامة البيئية	0.30	0.38	0.30
باء (2) الحصول على المياه للزراعة	(ج-11) سياسات ومؤسسات من أجل الاستدامة البيئية	0.34	0.35	0.27
باء (3) الوصول إلى خدمات البحث والإرشاد الزراعي	-	-	-	-
جيم (1) الظروف التي تمكّن من تطوير الخدمات المالية الريفية	(ب-5) القطاع المالي	0.49	0.57	0.55
جيم (2) المناخ الاستثماري للأعمال الريفية	(ب-6) بيئة تنظيمية للأعمال	0.58	0.71	0.73
جيم (3) الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية	(ب-6) بيئة تنظيمية للأعمال	0.55	0.70	0.64
دال (1) الحصول على التعليم في المناطق الريفية	(ج-7) المساواة بين الجنسين	0.61	0.73	0.68
دال (2) ممثلو النساء	(ج-7) المساواة بين الجنسين	0.55	0.74	0.61
هاء (1) تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية	(د-13) جودة الميزانية والإدارة المالية	0.55	0.72	0.63
هاء (2) المساءلة والشفافية والفساد فى المناطق الريفية	(د-16) الشفافية، والمساءلة، والفساد فى القطاع العام	0.47	0.67	0.57

13- وجدت استثناءات بارزة لهذه الارتباطات القوية في أسئلة تقييم أداء القطاع الريفي المتعلقة بالإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية، الذي لا يرتبط بقوة بالبيئة التنظيمية للأعمال الأوسع نطاقا، وفي سؤالي تقييم أداء القطاع الريفي المتعلقين بإدارة الموارد الطبيعية بشأن الوصول إلى المياه والحصول على

[34] تتوقع المنهجية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أنه حين تكون درجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية غير متاحة، يكون مكون الأداء للمعادلة كالتالي المشروعات المعرضة للمخاطر أداء القطاع الريف 2.0^(أداء القطاع الريفي*0.57 +المشروعات المعرضة للمخاطر*0.43).

الأراضي للزراعة، واللذين ارتبطا بشكل ضعيف مع "سياسة ومؤسسات الاستدامة البيئية" الأوسع بكثير والمدرج في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (معامل ارتباط سبيرمان الذي يتراوح بين 0.27–0.38 من عام 2013 حتى عام 2015).

ثالثاً – النتائج والتوصيات

14- أسفرت مجموعتا تحليل تقييم أداء القطاع الريفي وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية عن المبادئ التوجيهية الثلاثة التالية لإصلاح تقييم أداء القطاع الريفي للمضي قدما:

(1) تبسيط أداء القطاع الريفي لتجنب التداخل غير الضروري، ووجود ترابط قوي بين المؤشرات، وتحديد أولويات المؤشرات القادرة على الجمع بين سمات متعددة من سياسات ومؤسسات التنمية الريفية بطريقة توليفية؛

(2) إضافة متغيرات يفترض أنها ذات صلة بأداء التنمية الريفية، والتي كانت ترصد سابقا من قبل تقييم السياسات والمؤسسات القطرية ولكن ليس من قبل تقييم أداء القطاع الريفي – على وجه الخصوص، المتغيرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي؛

(3) تنقيح المتغيرات المدرجة في أداء القطاع الريفي، ولكن التي لا تعكس بما فيه الكفاية الأولويات المؤسسية الحالية للصندوق، أو نظرية التنمية، مثل السياسات البيئية، وتعميم أفضل لقضايا المساواة بين الجنسين في جميع الأسئلة (بالإضافة إلى قسم محدد لسياسات المساواة بين الجنسين)، وذلك باستخدام تقييم السياسات والمؤسسات القطرية كدليل حيثما كان ذلك ممكنا.

15- وبشكل أكثر تحديدا، اقترح الصندوق إعادة تجميع أسئلة تقييم أداء القطاع الريفي في ست فئات، تحتفظ كلها، باستثناء مؤشرات الاقتصاد الكلي، بتركيز على أداء القطاع الريفي. ويرد أدناه وصف لهذه الفئات.

1- إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات، والظروف

16- إن مقاييس إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسة المالية، وسياسة الدين والتجارة حاسمة للأداء الريفي وأداء القطاع الزراعي، مثل الكثير من القطاعات الأخرى من الاقتصاد. وكما يجادل تقرير التنمية الريفية لعام 2016 للصندوق: "التحول الريفي لا يحدث في عزلة، إنما هو جزء من عملية أوسع نطاقا للتحول الهيكلي الذي يُشكله الترابط بين الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي، والصناعات التحويلية، والخدمات."[35] وهناك أدلة تجريبية تجادل أنه من الصعب على القطاعات الفردية للاقتصاد التفوق في الأداء على ظروف الاقتصاد الكلي الأوسع للبلد.[36] ويتضمن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية أسئلة حول ما إذا كان يعتقد

[35] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي (روما: 2016)، الصفحة 13. في الواقع أن الكثير من النماذج الاقتصادية للتحول الهيكلي ينطوي على سلسلة أكثر تطرفا من الافتراضات: أن تراجع حصة الزراعة في الاقتصاد هو الذي يحدد التحول الهيكلي، ولا سيما من خلال الأثر الذي يتركه تراجع الزراعة على حصة العمالة المتاحة للعمل في الجوانب الأخرى من الاقتصاد. انظر، على سبيل المثال:

Douglas Gollin, Stephen Parente and Richard Rogerson, *The Role of Agriculture in Development,* The American Economic Review, vol.92, no.2 (May 2002), pp.160-164.

[36] في حين أن بعض واضعي النظريات يقترح أنه يمكن للشركات أن تستخدم قدراتها لتعظيم الأرباح وحوافز الاقتصاد الكلي للتغلب على المؤسسات والسياسات المحلية الضعيفة (انظر:

Hansen Wernerfelt, "Determinants of Firm Performance: The Relative Importance of Economic and Organizational Factors," Strategic Management Journal 10 [1989] [5]: 399-411)، تقترح مجموعة أخرى من الأبحاث التجريبية أن الظروف الوطنية تضع قيودا قوية على نجاح الشركات الفردية، مع استثناءات نادرة عندما تكون الشركات قادرة على استغلال الأسواق الدولية وانسيابات الإيرادات (انظر، على سبيل المثال، Marcel Peter and Martín Grandes, How Important is Sovereign Risk in Determining Corporate Default Premia?: The Case of South Africa. IMF Working Paper No. 05/217 [Washington, DC: International Monetary Fund, 2005]). وبما أن هذه ليست الحالة الطبيعية للزراعة، فإننا نفترض أن الأوضاع الوطنية للاقتصاد الكلي تخلق قيودا جدية على الأداء الأعم للقطاع.

أن إطار الاقتصاد الكلي يفضي إلى النمو، واستدامة السياسة المالية، واستدامة سياسة الدين، وتقييد/انفتاح النظام التجاري. ومن المتوقع مزيج ما من مجموعات الأسئلة الأربع هذه، مع تركيز أكبر على إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسة المالية.[37] وسوف تستخدم المؤشرات عندما يكون ذلك ممكنا للحد من الذاتية.

2- التسيير الريفي، والشفافية، والإدارة العامة

17- ينظر تقييم أداء القطاع الريفي الحالي في تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية فضلا عن المساءلة، والشفافية، والفساد في المناطق الريفية. وهذا يسير بشكل وثيق مع أسئلة تقييم السياسات والمؤسسات القطرية عن المساءلة، وإدارة الموارد العامة، والشفافية، والفساد على المستوى الكلي. ومن شأن الجمع بين المقاييس الأكثر موضوعية في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (التي تعتمد على بيانات المسوح الدولية، مثل تلك التي تجمعها منظمة الشفافية الدولية) والأسئلة ذات الصفة الأكثر ذاتية والمرتبطة تحديدا بالقطاع الريفي في تقييم أداء القطاع الريفي أن يكون أفضل مزيج من المؤشرات والأسئلة.[38] ويمكن تحسين الأسئلة المحددة الخاصة بالميزانية في أداء القطاع الزراعي، التي تنظر في الإجراءات المتعلقة بالميزانية وكذلك بالمخصصات، من خلال التركيز على مقاييس أكثر كمية من إنفاق القطاع الريفي في الميزانيات (والذي يعتمد على إحصاءات مقارنة دوليا) وعلى الأسئلة المتعلقة بإجراءات الميزانية والمؤسسات التي ترتكز بشكل أكبر على نظريات العلوم السياسية للحد من الذاتية.[39]

3- السياسات والإطار القانوني للمنظمات الريفية والسكان الريفيين

18- يشمل تقييم أداء القطاع الريفي مجموعتين من الأسئلة ضمن هذه الفئة: إحدى المجموعتين عن الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية، والأخرى عن مدى ومحتوى الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية.

---

[37] أعطيت أولوية للتركيز على السياسة المالية والنمو لأن الاهتمام بسياسة الدَين يعطى من خلال إطار القدرة على تحمل الديون. وإضافة إلى ذلك، هناك علاقة أبعد بين استثمارات الصندوق والاتجار بالسلع المصنعة، التي صممت مؤشرات سياسة التجارة من أجل رصدها.

[38] تم النظر أيضا في مقاييس بديلة للتسيير. على سبيل المثال، وجدت مجموعة العمل أن المتغيرات المدرجة في مؤشرات التسيير في العالم التابعة للبنك الدولي تحاذي بشكل وثيق أداء القطاع الزراعي ككل. وعلى سبيل المثال، كانت فعالية الحكومة والجودة التنظيمية مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقييم أداء القطاع الريفي، مع مُعاملات ارتباط قدرها 0.69 (انظر النقاط المبعثرة في الرسم البياني 1). إلا أن ذلك البديل لم يستكشف بعمق كبير لأن مؤشرات التسيير في العالم لا تستخدم من قبل البنك الدولي للمخصصات (على الرغم من حقيقة أنها ترتبط بقوة مع تقييم السياسات والمؤسسات القطرية)، والبنك الدولي يشجع المؤسسات الأخرى على عدم استخدامها لهذا الغرض. ويعود هذا جزئيا إلى أن مناطق الثقة لكل مؤشر كبيرة، وفي الحالات المتطرفة يمكن أن يكون لها آثار غير مقصودة على المخصصات.

الرسم البياني 1

المخطط البياني المبعثر، مؤشرات التسيير في العالم للبنك الدولي (مجموعة فرعية) مقارنة بأداء القطاع الريفي للصندوق وتقييم درجات السياسات والمؤسسات القطرية للبنك الدولي

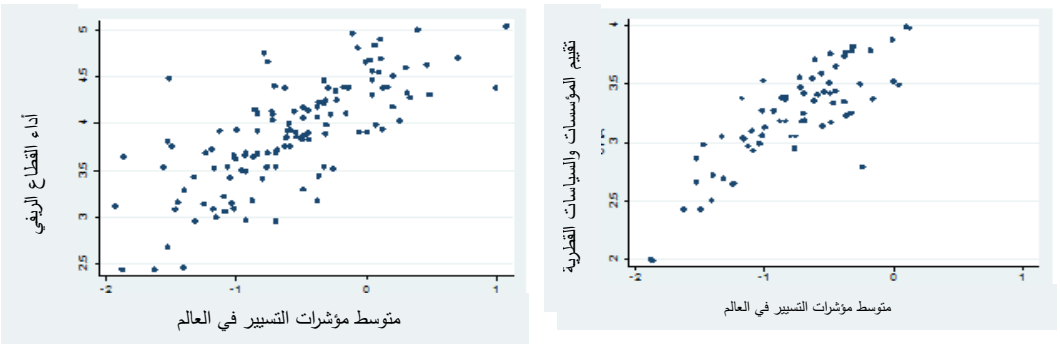

[39] بالنسبة للنقطة الأخيرة، في حين أن العملية التي توضع من خلالها الميزانيات الوطنية تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن جميع البلدان لديها مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالميزانية، والتي تحدد "جميع القواعد واللوائح التي يتم وفقها إعداد الميزانيات، واعتمادها، وتنفيذها" (Alberto Alesina and Roberto Perotti, "The Political Economy of Budget Deficits," Staff Papers, International Monetary Fund 42 [1995] [1]: 1-31). وتلك القواعد واللوائح إجرائية (تملي من يستعرض ماذا ومتى وكيف) وعددية (تملي كم يصرف على أي نوع من السلع). وتعتمد المؤسسات المتعلقة بالميزانية أيضا إلى أي مدى هي هرمية، وقواعد الموافقة على الميزانيات، وتعديلها، ومستويات الشفافية والمرونة. وتتوفر بيانات مقارنة دولية حول المؤسسات والقواعد المتعلقة بالميزانية، والمبادئ التوجيهية لوضع مؤشرات تتضاعف (انظر، على سبيل المثال، Anwar Shah, ed., Budgeting and Budgetary Institutions. Pubic-Sector Governance and Accountability Series (Washington, DC: World Bank, 2007).

وهاتان المجموعتان من الأسئلة ذاتا أهمية كبيرة بالنسبة لتقييم أداء القطاع الريفي في الصندوق وترتبطان إلى حد كبير جدا (0.83). وبالتالي فإن المزيد من المقترحات سوف يدرس أثر تبسيط هذه الأسئلة، والمحتمل تعديلها لتتضمن نماذج الصندوق لتقييم قوة المؤسسات الريفية ومنظورا أكثر متانة للمساواة بين الجنسين. وقد وضع الصندوق نموذجا لتحليل قدرات ونُضج المنظمات الريفية؛[40] ويمكن إضافة هذه الأفكار إلى تحليل الإطار القانوني للمنظمات الريفية لإعطاء فكرة أفضل عن أداء المنظمات نفسها.

4- السياسات والممارسات البيئية

19- في الوقت الحاضر، وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، يسأل تقييم أداء القطاع الريفي عن الحصول على الأراضي (مع أربعة أسئلة عن الحصول، والحيازة، ووجود أسواق الأراضي، وتنظيم الملكية المشتركة) والحصول على المياه لأغراض الزراعة. وفي حين أنه سوف يتم الإبقاء على هذه الأقسام، تم اقتراح إصلاحات. كما يسأل، في نفس الفئة، عن الإرشاد الزراعي.[41] ولكن من الملاحظ أنه يغفل بعض المجالات التي يغطيها تقييم السياسات والمؤسسات القطرية فيما يتعلق بوجود السياسات التي "تعزز الحماية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة التلوث".[42] ولكن لا تسأل أي من المجموعتين عن مدى إدماج البلدان للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في أطر سياساتها. وهناك حاجة للمزيد من التأكيد أيضا على وصول النساء إلى الموارد الطبيعية. وبالتالي سيتم تغيير هذه الفئة من الأسئلة كي تعكس هذه الأولويات الهامة، والتي تشكل ركيزة أساسية للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

5- السياسة المالية، والوصول إلى الخدمات والأسواق

20- كما تم التأكيد عليه في تحليل تقييم أداء القطاع الريفي أعلاه، فإن المؤشرات تحت فئة "الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية" ترتبط بقوة مع المؤشرات الأخرى، سواء ضمن القسم الخاص بالتمويل والأسواق، أو عبر مؤشرات تقييم أداء القطاع الريفي الأخرى. ولذلك يقترح إعطاء هذا المؤشر أولوية على حساب المؤشرات والأسئلة الأخرى في نفس القسم (أي دمج جيم (2) وجيم (3)). وتبدو المؤشرات الأوسع نطاقا لمناخ الأعمال أقل فائدة في رصد ظروف الأعمال في القطاعين الريفي والزراعي، الأمر الذي يصدق حتى على المؤشرات الأحدث والأكثر تخصصا.[43] وعند استعراض هذه المجموعة من المؤشرات، سيتم إيلاء اهتمام خاص لرصد وصول كل من الرجال والنساء إلى الخدمات والأسواق.

---

[40] انظر "How to Do: analyse and develop the social capital of smallholder organizations" https://www.ifad.org/documents/10180/a6c58339-ad94-4709-861d-ce19fcf05cc3.

[41] اقترحت المقابلات من الخبراء التقنيين إدراج مقياس ليس فقط للحصول على الأراضي، بل وأيضا لجودة الأراضي المتاحة.

[42] انظر معايير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية في البنك الدولي، الصفحة 35.

[43] جزء من دافع البنك الدولي لخلق مؤشر محدد من أجل "تمكين الأعمال الزراعية"، باستخدام نموذج "مزاولة الأعمال" الخاص به، هو رصد السمات المحددة اللازمة لتمكين الزراعة. وعلى الرغم من أن عنصر تمكين الأعمال الزراعية لا يركز بشكل خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة، وليس لديه حتى الآن تغطية شاملة، أجري تحليل أولي حول العلاقة بين المؤشرات المختلفة في تقييم أداء القطاع الريفي وتمكين الأعمال الزراعية (دعا بعض الموظفين إلى استخدام هذا المقياس لاستكمال التحليل لدينا). وتشير البيانات الأولية إلى أن هناك ارتباط ضعيف بين المؤشرات الفرعية لتمكين الأعمال الزراعية والمؤشرات الفرعية لأداء القطاع الريفي (مثلا، أسفرت نتائج الوصول إلى الأسواق في كل منهما عن معامل ارتباط قدره 0.14 فقط)، كما أسفرت المقارنات الأوسع أيضا عن علاقات ضعيفة، أي حوالي 0.40 (انظر الرسم البياني 2).

الشكل البياني 2: **المخطط البياني المبعثر، تمويل تمكين الأعمال الزراعية ودرجات أداء القطاع الريفي للبلدان المتاحة**

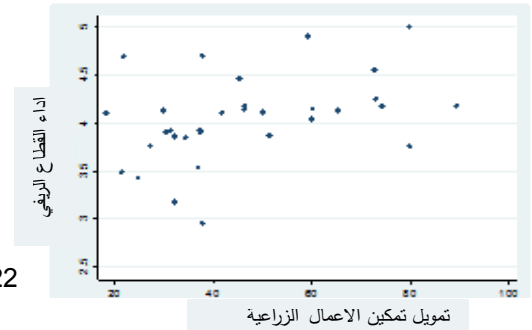

6- التغذية والمساواة بين الجنسين

21- وأخيرا، تتطلب الفئة الأخيرة إضافة متغيرات جديدة بشأن سياسة التغذية وإصلاح متغيرات المساواة بين الجنسين لتعزيز الاتساق مع الإطار الاستراتيجي المؤسسي. وفي حين أنه سيتم تعميم المساواة بين الجنسين بشكل أفضل في جميع أسئلة تقييم أداء القطاع الزراعي، كانت المؤشرات المحددة بشأن المساواة بين الجنسين أكثر شمولية في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية منها في تقييم أداء القطاع الريفي. فقد تضمن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية مقياسا بشأن السياسات والمؤسسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين،[44] إضافة إلى مقاييس بشأن تنمية رأس المال البشري (الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم) والوصول إلى الموارد الاقتصادية والإنتاجية. بينما لا يتضمن تقييم أداء القطاع الريفي سوى مقاييس بشأن الحصول على التعليم في المناطق الريفية، والحصول على التمثيل على المستوى الوطني. وعلى هذا النحو، ينبغي إدراج التركيز على السياسات والمؤسسات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتوسيعها، مع الحفاظ على التركيز على حصول المناطق الريفية على التعليم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي النظر في إدراج مؤشر التنمية الجنسانية (انظر الحاشية 9)، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وكبديل لذلك، يمكن إدراج تدابير تتعلق بصحة الأم. وفيما يتعلق بالتغذية، وبما أن جانب الاحتياجات من معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيقيس الحالة التغذوية للسكان (مثل سوء التغذية، ونقص التغذية ضمن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)، ينبغي على جانب الأداء القطري أن يركز على تقييم ما إذا كانت هناك جهة اتصال رسمية مسؤولة عن التغذية في وزارة الزراعة، وقياس وجود (ودرجة تنفيذ) استراتيجية للتغذية، وتقييم وجود (وقوة) فرق متعددة القطاعات تركز على التغذية.

سادساً - آفاق المستقبل

22- يعكس شكل وفئات تقييم أداء القطاع الريفي جميع المجالات المواضيعية التي التزمت بها إدارة الصندوق استجابة لتوجيهات مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي. وتوفر الفئات المقترحة لمحة عامة سليمة لأداء الأطر السياساتية للبلدان في المجالات التي تهم القطاع الريفي، وتوائم بشكل متين تقييم أداء القطاع الريفي مع الإطار الاستراتيجي الحالي. وسوف تواصل إدارة الصندوق العمل على تنقيح الجوانب المنهجية لتقييم أداء القطاع الريفي. وسيتم إعداد وثيقة تقنية تتضمن استبيانا ومنهجية لتحديد الدرجات منقحين لتقييم أداء القطاع الريفي. وسيساهم تقييم أداء القطاع الريفي الناجم في حوار السياسات، ويصب في الاستراتيجيات القطرية.

---

[44] هذا المعيار يقيم مدى سن البلد للمؤسسات والبرامج ووضعها موضع التنفيذ لتطبيق القوانين والسياسات التي: (أ) تعزز فرص متساوية لوصول الرجال والنساء إلى تنمية رأس المال البشري؛ (ب) تعزيز فرص متساوية لوصول الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والاقتصادية؛ (ج) منح الرجال والنساء مكانة وحماية متساويتين في ظل القانون.

إدراج قياس الضعف في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولاً – مقدمة

1- أوصى التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بأن تعزز إدارة الصندوق التركيز على الفقر الريفي في مكون الاحتياجات القطرية لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولا سيما من خلال تقييم كيفية إدراج تدابير الضعف، والهشاشة، وعدم المساواة، والفقر غير المرتبط بالدخل. كما أوصى بأن يتم شحذ أهداف نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمواصفات الإجمالية، وضمان أن المهمة الأساسية للصندوق المتمثلة في تعزيز إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي تنعكس بشكل كاف.[45]

2- وقد جعل الحوار مع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي العناصر المحتملة لهذا المتغير الجديد أكثر وضوحا، مما أدي إلى تركيز محدد على الضعف، والمناخ، والأمن الغذائي، والتغذية في المناطق الريفية.[46]

3- قيمت مجموعة العمل التقنية المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عدة مؤشرات (المبينة في الفقرات 21-30 من النص الرئيسي) لتحديد مؤشر قائم مناسب يضم جميع مقاييس الفقر الريفي هذه، وخلص إلى أنه لا يوجد مثل هذا المقياس في الوقت الراهن. ونتيجة لذلك، سعت المجموعة لتحديد مؤشر قائم يمكن أن يشكل نقطة بداية قوية في وضع مقياس للضعف خاص بالصندوق.

4- وتم اختيار مؤشر نوتردام للتكيف العالمي لهذا الغرض. ويتم في الأقسام التالية وصف السمة التقنية الفريدة لمؤشر نوتردام، وكيف تم تعديله لتلبية احتياجات الصندوق، والمنهجية التي يقوم عليها مؤشر الضعف الجديد للصندوق.

ثانياً – السمات التقنية لمؤشر نوتردام وتطبيقها على مؤشر الضعف الخاص بالصندوق

5- تم وضع مؤشر نوتردام في البداية من قبل المعهد العالمي للتكيف في واشنطن العاصمة، وفي أبريل/نيسان 2013، تم نقله إلى مبادرة التغير البيئي التابعة لجامعة نوتردام، وهي مبادرة بحوث استراتيجية تركز على 'العلم في خدمة المجتمع". وقد تم تصميم المؤشر لكي تستنير به القرارات التشغيلية الاستراتيجية المتعلقة بسلاسل الإمداد، والمشروعات الرأسمالية، وتغيير السياسات، والانخراطات المجتمعية من قبل صناع القرار في المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والتنمية.

6- يعترف مؤشر نوتردام بأن جميع البلدان تواجه تحديات متعددة ناتجة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل سريع، وآثار تغير المناخ في الآونة الأخيرة. ولكنها تختلف في ضعفها تجاه آثار هذه التحديات. فبعض البلدان أكثر استعدادا للتعامل مع هذه التحديات من خلال العمل الحكومي، والوعي المجتمعي، والقدرة على تيسير استجابة القطاع الخاص. ومؤشر نوتردام يقيس كلا من هذين البعدين من

[45] EB 2016/117/R.5، التوصية 1، الفقرة 56.

[46] نظرت مجموعة العمل التقنية المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في خيارات لتنفيذ هذه التوصية، وناقشتها مع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي. وفي هذا السياق، اتُخذ قرار لمعالجة الهشاشة بشكل منفصل خلال المرحلة الثانية من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وذلك من خلال استعراض الأُسس والأوزان الترجيحية للمتغيرات الفردية للمعادلة. وهذا يتماشى مع ممارسة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

خلال مكونين منفصلين: الضعف أمام تغيُّر المناخ والتحديات العالمية الأخرى، والاستعداد لتنفيذ حلول للتكيف.

7- كان مؤشر نوتردام بين أوائل من استخدم نهجا منظما بقوة لاختيار المؤشرات الفردية التي تشكل المؤشر. وميزة هذا النهج هي أن كل مقياس ضمن المؤشر له غرض مميز ويمكن استبداله بسهولة إذا أتيح مقياس بديل أفضل. وعند بناء مؤشر خاص بالصندوق، فإن هذا النهج المنظم مفيد بشكل خاص، حيث يمكن الحفاظ على الهيكل العام بينما يتم تغيير المؤشرات الفردية لتناسب الغرض.

8- يبني مؤشر الضعف الخاص بالصندوق المقترح على مكون الضعف الخاص بمؤشر نوتردام ويحافظ على الهيكل الأساسي لمؤشر نوتردام الذي تم وصفه، فضلا عن تنظيم المؤشرات حول ثلاثة عناصر رئيسية والتي تحدد ضعف البلد: التعرض لتغير المناخ والصدمات؛ الحساسية تجاه تلك الصدمات؛ والقدرة على التعامل معها. وعلى وجه الخصوص، التعرض لاختلاف المناخ هو في المقام الأول وظيفة تتعلق بالجغرافيا. على سبيل المثال، ستتعرض المجتمعات الساحلية بشكل أكبر لارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير، بينما ستكون المجتمعات في المناطق شبه القاحلة أكثر تعرضا للجفاف. وتشير الحساسية إلى الدرجة التي يتأثر معها نظام ما بمؤثرات المناخ، أو يستجيب لها. وتشير القدرة على التكيف إلى إمكانات أو قدرة نظام ما على التكيف (التغيير ليصبح أفضل ملاءمة) مع المؤثرات المناخية أو نتائجها أو آثارها.[47] وتنظيم المؤشر حول هذه العناصر الثلاثة يضمن أن تؤخذ جميع أبعاد الضعف أمام المناخ في الاعتبار.

ثالثاً – اختيار المقاييس لمتغير الضعف الخاص بالصندوق

9- تم اختيار المؤشرات ضمن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لتعكس تركيز الصندوق المحدد على السكان الريفيين الفقراء. وكما أشارت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي، تم إيلاء اهتمام خاص لتحديد المؤشرات التي لا تعكس الضعف أمام المناخ وحسب، بل وأبعاد رئيسية أخرى من الفقر الريفي، مثل الأمن الغذائي، والتغذية، وعدم المساواة. ومن خلال ذلك، توسع نطاق مؤشر الضعف الخاص بالصندوق إلى ما هو أبعد من الضعف أمام تغير المناخ، وأصبح المؤشر، بشكل عام، مؤشرا للرفاه في المناطق الريفية، يأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ.

10- يستند اختيار المؤشرات إلى سلسلة من المبادئ: (1) ينبغي لكل مؤشر أن يرتبط بأحد أبعاد الفقر التي يسعى مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لأن يعكسها؛ (2) التغيرات في أداء كل مؤشر تعكس التغيرات في التعرض، والحساسية أو القدرة، ولا سيما في ظروف فقراء الريف؛ (3) يتم جمع بيانات كل مؤشر بانتظام وتأتي من مصدر علني وعام يتم الاحتفاظ به والتحقق من جودته من قبل هيئة ذات سمعة جيدة؛ (4) المؤشرات تستجيب للتغيير وبالتالي يمكن استخدامها لرصد التغيرات على مر الزمن؛ (5) البيانات متاحة لجميع الدول الأعضاء في الصندوق أو أكثرها نشاطا.

11- يبين الجدول 1 الهيكل والمؤشرات الأولية التي تم اختيارها للنسخة الأولية من مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وتنظم المؤشرات حول العناصر الثلاثة التي تحدد الضعف أمام المناخ (التعرض، والحساسية، والقدرة على التكيف). ويمكن ربط كل واحد منها بواحد أو أكثر من مجالات تركيز مؤشر الضعف الخاص بالصندوق (الأمن الغذائي، والتغذية، وعدم المساواة، والضعف أمام المناخ).

[47] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مجموعة العمل الثانية: الآثار، والتكيف، والضعف (جنيف، 2001)، www.ipcc.ch/ipccreports/tar/wg2/index.php?idp=650.

12- **الأمن الغذائي** ينعكس من خلال تقييم عدد من أبعاده: تباين إنتاج الأغذية (المؤشر 1)، وتقلب أسعار الأغذية (المؤشر 2)، اعتماد الأغذية على الواردات (المؤشر 4)، ومستوى إنتاج الأغذية والنمو (المؤشر 9). والأداء في هذه الأبعاد يحدد كمية الأغذية المتاحة للفرد الواحد، وما إذا كانت الأغذية المتاحة منتجة داخليا أو مستوردة، وفيما إذا كان يتوفر ما يكفي من مدخلات للإنتاج الزراعي، وفيما إذا كان الإنتاج الداخلي ينمو مع مرور الوقت لضمان إمدادات كافية من الأغذية، وإلى أي مدى يتعرض إنتاج الأغذية للتقلبات المناخية والاقتصادية.

13- يتم رصد **عدم المساواة** من خلال قياس مقدار إنفاق الفقراء على الأغذية (المؤشر 5)، ومدى صعوبة وصول الفقراء إلى الخدمات والأسواق (المؤشر 12)، ومقياس للفجوة بين المناطق الريفية والحضرية (المؤشر 11). وهذا الأخير هو مقياس مشترك لحرمان السكان الريفيين مقارنة مع السكان الحضريين فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية مثل خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي المحسنة. ويتم الجمع بين هذه في مؤشر بالوكالة يمثل جاذبية الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

14- يتم رصد التغذية من خلال مؤشرين رئيسيين لسوء التغذية لدى الأطفال (المؤشر 3)، ونقص التغذية (المؤشر 8). ويعكس هذان المؤشران قدرة بلد ما على إطعام أبنائه بشكل كاف، وتلبية احتياجات سكانه من الطاقة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان ذات الأداء الضعيف بالنسبة لهذه المؤشرات ستكون أيضا أكثر حساسية للضغوطات المتعلقة بالأغذية وسوف تكون أقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ والظروف الاجتماعية والاقتصادية والصدمات.

15- هناك مؤشران يعكسان بشكل مباشر الضعف أمام المناخ. المؤشر 7 المتعلق بمخاطر الأزمات في بلد ما، والمؤشر 10 المتعلق بتوافر المياه واستخدامها في الزراعة. وتشير "مخاطر الأزمات" إلى التعرض القائم والمستقبلي الأكثر احتمالا لمخاطر المناخ مثل الفيضانات، والجفاف، والعواصف، والزلازل، والتي يمكنها كلها أن تعطل إنتاج الأغذية وتوزيعها.[48] ويُقترح أيضا مؤشر محدد متعلق بالمياه، حيث أن استخدام كميات كبيرة من المياه في الزراعة من المحتمل أن يرتبط بزيادة التقلبات في توافر المياه الزراعية وزيادة المنافسة بين الاستخدامات المختلفة للمياه.

16- إلى جانب التركيز المحدد لهذه المؤشرات، فإن كل مؤشر مقترح ضمن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق تم اختياره لمساهمته في مجال تركيز محدد ولحقيقة أنه من المحتمل إما أن يتأثر بتغير المناخ أو يعكس كيف يمكن للسكان، وخاصة السكان الريفيين الفقراء، أن يتفاعلوا مع مناخ متغير. وعلى سبيل المثال، جميع مؤشرات الأمن الغذائي تعكس أيضا الضعف أمام المناخ، نظرا إلى أن إنتاج الأغذية أو تقلب الأسعار قد يعتمد على تقلبات المناخ العالية. وبالمثل، السكان الذين يعانون من سوء التغذية أو نقص التغذية هم أقل قدرة على الصمود أمام تغير المناخ. ويمكن لتغير المناخ بدوره أن يكون سببا في انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية.

[48] انظر مؤشر إدارة المخاطر (إنفورم)، www.inform-index.org/InDepth/Methodology.

الجدول 1

االهيكلية والمؤشرات المبدئية المختارة للنسخة الأولية لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق

عنصر الضعف	التعرض	الحساسية	(نقص) القدرة على التكيف
المؤشرات	**1- مؤشر تباين نصيب الفرد من إنتاج الأغذية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**2- تقلبات أسعار الأغذية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**3- سوء التغذية المرتفع للأطفال المقاس كهزال (نسبة الوزن إلى الطول عند الأطفال دون سن الخامسة)** المصدر: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي
	4- قيمة واردات الأغذية على مجموع صادرات السلع (نسبة مئوية) *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم*	**5- حصة الأغذية من إنفاق الفقراء** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**6- الاستخدام المنخفض للأسمدة للهكتار الواحد من الأراضي الزراعية** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم*
	7- مكون المخاطر الطبيعية لمؤشر إنفورم للمخاطر *المصدر: اللجنة الدائمة بين الوكالات للجاهزية والصمود، والاتحاد الأوروبي*	**8- انتشار نقص التغذية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**9- نمو منخفض في مؤشر إنتاج الغذاء للفرد الواحد** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم*
	10- المياه - % من المياه الداخلية المتاحة المحولة للزراعة *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، والنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة*	**11- الفجوة الريفية/الحضرية في الحصول على خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي المحسنة** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم*	**12- البنية الأساسية – وصول محدود إلى الطرق دائمة الاستخدام في المناطق الريفية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة*

17- إن قائمة المؤشرات الواردة في الجدول 1 أولية. وقد تم إجراء تقييم أولي للارتباط بين المؤشرات وكان الارتباط منخفضا، مما يشير إلى عدم وجود ازدواجية بين المؤشرات. ومع ذلك، سيتم إجراء المزيد من التحليل للتأكد من أن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق هو مؤشر مقتصد وبسيط بقدر الإمكان.

رابعاً – حساب متغير ضعف خاص بالصندوق

18- تم بناء مؤشر أولي للضعف خاص بالصندوق من خلال الجمع بين المؤشرات المذكورة أعلاه. وكما هو الحال مع جميع المؤشرات، اتخذت أحكام حول كيفية تحجيم المتغيرات في نطاقات لجعلها قابلة للمقارنة، وحول طريقة الجمع بين المقاييس، وحول أي ترجيح ينبغي تطبيقه على مقاييس معينة.

19- عند بناء المؤشر الأولي للضعف الخاص بالصندوق، كان النهج المعتمد في التحجيم هو إعطاء كل مقياس نطاقا بين 0 و1.0 باستخدام المعادلة التالية:

القيمة المحجمة = (القيمة – الحد الأدنى) / (الحد الأعلى – الحد الأدنى)

20- تم تحديد الحد الأدنى عند أدنى 5 في المائة من البيانات (أي سيتم تحجيم أقل 5 في المائة من القيم إلى 0) والحد الأعلى عند أقل 85 في المائة. وحدة القطع عند الحد الأعلى تقلل من تأثير القيم المتطرفة على هذا المقياس. وقد نجم عن هذا مجموعة من الدرجات للمقاييس الـ 12 التي كانت لها متوسطات ونقاط مبعثرة مماثلة، مما يعني أن كلا سيساهم بقدر متساوٍ تقريبا في مكون الضعف لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق. واستخدام أقل 5 في المائة وأقل 85 في المائة من القيم يعني أن هذه الحدود الدنيا والعليا يمكن

أن تبقى ثابتة في السنوات المقبلة عندما تصبح البيانات المحدثة متاحة، وبالتالي توفر الاستقرار لحساب مؤشر الضعف الخاص بالصندوق.

21- تم الجمع بين المقاييس عن طريق حساب متوسط بسيط عبر جميع المقاييس الـ12 دون ترجيح، نظرا إلى أنه لم يكن هناك أي أساس منطقي مسبق لتحديد أي أوزان ترجيحية. لذلك فإن درجات الضعف مقيدة ضمن نطاق بين 0 و1، وفي مجموعة البيانات الحالية، فإن متوسط النطاق هو 0.46.

22- وحتما، هناك قيم مفقودة في مجموعة البيانات. لذلك تم وضع قواعد لعدد القيم التي يمكن أن تكون مفقودة لإدراج بلد ما في النتائج. ونظرا إلى أن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق يتّبع هيكل مؤشر نوتردام، فقد وضعت هذه القواعد على أساس خبرة مؤشر نوتردام في معالجة القيم المفقودة. وأظهرت النمذجة والتحليل المفصلين على مؤشر نوتردام أن البيانات يمكن أن تكون مفقودة لما يصل إلى ربع أو إلى ثلث المقاييس لبلد ما دون تشويه النتائج إلى حد كبير. وتم تطبيق قاعدة مماثلة على مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. ولكن ينبغي وضع قواعد محددة لتلك البلدان التي يوجد فيها قصور منهجي في الإبلاغ، أو التي يكون العديد من المقاييس العالمية أقل قابلية للتطبيق فيها، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

23- وفيما يتعلق بالارتباط المحتمل بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، فإن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لا يتضمن أي مقاييس اقتصادية مباشرة للفقر. وبالتالي، هناك ارتباط ضعيف بين مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ومع ذلك، فإن مما لا يثير الدهشة أن البلدان الأشد فقرا (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي < 5 000 دولار أمريكي) هي أكثر ضعفا.

الشكل البياني 1

تحليل الارتباط بين مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

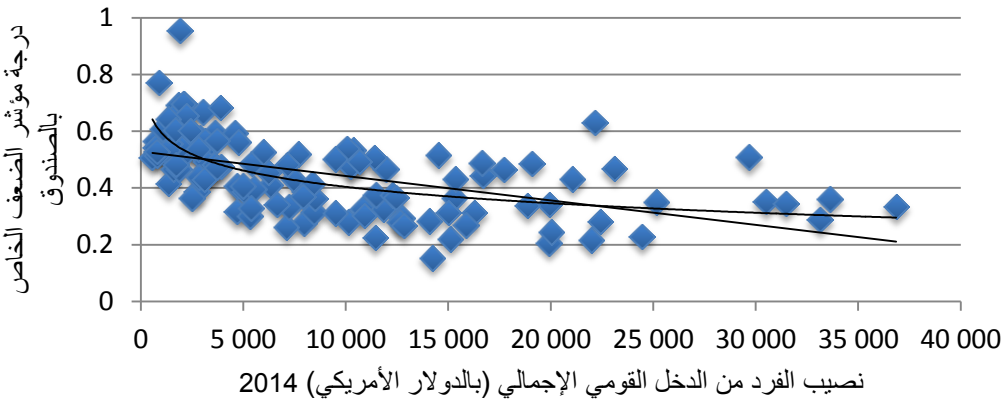

خامساً – آفاق المستقبل

24- يعكس مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في شكله الحالي جميع المتغيرات التي التزمت إدارة الصندوق بأن تعكسها استجابة لتوجيهات مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي. وهو يتألف من مجموعة هادفة من المقاييس، حيث أن لكل منها غرض محدد. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتنقيح الجوانب المنهجية لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق بشأن قضايا مثل الفجوات في البيانات. وهذا العمل جارٍ وسوف ينعكس في وثيقة تقنية، جنبا إلى جنب مع منهجية لتركيب المؤشر. وبهذا العمل، سوف تضمن إدارة الصندوق أن تركيبة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق سوف تُفهم بسهولة، وأن مجموعة المقاييس واضحة، وأن العملية الإجمالية لإعداد مؤشر الضعف الخاص بالصندوق شفافة.

الأوزان الترجيحية والمرونات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- ترتبط التفاوتات في الدرجات القطرية النهائية بكل من طبيعة المعادلة والخصائص الفردية للمتغيرات التي تشملها المعادلة. ومن جهة، تُحدِّد المعادلة صراحة حجم كل متغيِّر ومساهمته في الدرجة القطرية النهائية من خلال اختيار القيم الثابتة للأوزان الترجيحية وعلاماتها. ومن جهة أخرى، تُحدِّد وحدات القياس وحجم التباين والتفاعل بين المتغيرات الفردية الأثر العام على توزيع الدرجات القطرية. وتُحدِّد الدرجة القطرية بدروها توزيع مخصصات الموارد.

2- ولكي نحلل استجابة المعادلة للتغييرات المحددة في كل متغيِّر من المتغيرات، علينا أن ننظر في المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء:

$$CS = \sqrt[4]{N} \cdot P^2 = \sqrt[4]{\left(\frac{RP^{9/5}}{GNI_{pc}}\right)} \cdot (0.2CPIA + 0.45RSP + 0.35PAR)^2$$

3- حيث: N و P مكونا الاحتياجات والأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على التوالي؛ وRP السكان الريفيون؛ وGNI_{pc} نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

4- وتعبّر المعادلتان التاليتان عن مرونات الدرجات القطرية فيما يتعلق بكل مؤشر من مؤشرات مكون الاحتياجات:

$$\varepsilon_{RP} \equiv \frac{\partial CS}{\partial RP}\frac{RP}{CS} = 0.45$$

$$\varepsilon_{Ypc} \equiv \frac{\partial CS}{\partial Y_{pc}}\frac{Y_{pc}}{CS} = -0.25$$

5- وتشير هاتان المعادلتان إلى أن النسبة المئوية للتغييرات في السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مرتبطان بالتغييرات المئوية الثابتة في الدرجة القطرية. والواقع أن المعادلة الأولى (الثانية) تشير إلى أن تغييراً بنسبة 1% في السكان الريفين (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) يزيد (يقلل) الدرجة القطرية النهائية بنسبة 0.45% (0.25%)

6- ومن ناحية مكون الأداء، تُعبِّر المعادلات التالية عن المرونات:

$$\varepsilon_{CPAI} \equiv \frac{\partial CS}{\partial CPIA}\frac{CPIA}{CS} = \frac{0.4}{0.2 + 0.45\frac{RSP}{CPIA} + 0.35\frac{PAR}{CPIA}}$$

$$\varepsilon_{RSP} \equiv \frac{\partial CS}{\partial RSP}\frac{RSP}{CS} = \frac{0.9}{0.2\frac{CPAI}{RSP} + 0.45 + 0.35\frac{PAR}{RSP}}$$

$$\varepsilon_{PAR} \equiv \frac{\partial CS}{\partial PAR}\frac{PAR}{CS} = \frac{0.7}{0.2\frac{CPAI}{PAR} + 0.45\frac{RSP}{PAR} + 0.35}$$

7- وخلافاً لمرونات مكوّن الاحتياجات، من السمات المثيرة للاهتمام في مرونات مكون الأداء اعتمادها على مستوى تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، وأداء القطاع الريفي، والمشروعات المعرضة للمخاطر. وتكشف كل مرونة من هذه المرونات عن علاقة غير خطية فيما يتعلق بكل مؤشرات الأداء. وعلاوة على ذلك، يبين التحليل المفصَّل لسلوك المرونات – غير وارد هنا– أن مرونة القيمة الخاصة في كل الحالات إيجابية في حين أن المرونتين التقاطعيتين سلبيتان.

8- ويُبرز التحليل الطابع غير الصفري لاختيار الأوزان الترجيحية لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لأنها تحدِّد في نهاية المطاف حجم التغيير واتجاهه في الدرجة القطرية المشتقة من التباينات في مكوناتها أو في متغيراتها الفردية.

المراجع

ADF (2013) ADF-13 Report: Supporting Africa's Transformation, African Development Fund

IDA (2010*) IDA's Performance-Based Allocation System: Review of the Current System and Key Issues for IDA16. Washington, D.C.*: World Bank.

IDA (2010) IDA's Performance based allocation system for IDA16, Annex 2

IDA (2014) *IDA17: Maximizing Development Impact: Summary of Conclusions and Recommendations. World Bank: Washington, D.C.*: World Bank.

IDA (2016) *Special Theme: Fragility, Conflict and Violence*, IDA Resource Mobilization Department (DFiRM) May 31, 2016

الصندوق (2003) *هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الوثيقة* EB 2003/79/R.2/Rev.1، روما، إيطاليا

الصندوق (2006). *تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الوثيقة* EB 2006/89/R.48/Rev.1 ، روما، إيطاليا.

الصندوق (2007). *الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق*، الوثيقة EB/2007/90/R.2، روما، إيطاليا.

الصندوق (2008). تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. الوثيقة EB 2008/95/R.51، روما، إيطاليا.

الصندوق (2015) استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بقضايا نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، 16 يوليو/حزيران 2015، روما، إيطاليا

الصندوق (2016). *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025: التمكين من التحول الريفي المستدام والشمولي*، روما، إيطاليا.

الصندوق (2016). *استجابة إدارة الصندوق للتقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق*، الوثيقة EB 2016/117/R.5/Add.1، روما، إيطاليا.

الصندوق (2016) *Fine tuning the performance based allocation system* – اجتماع لجنة الإدارة التشغيلية، 9 مايو/أيار 2016، روما، إيطاليا.

الصندوق (2016) *Fine tuning the performance based allocation system* – الاجتماع الثالث للجنة العمل المعنية بقضايا نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ، 10 يونيو/حزيران 2016، روما، إيطاليا.

الصندوق (2016) *Assessment of Variables to Adjust the Performance Based Allocation System* – الاجتماع الرابع للجنة العمل المعنية بقضايا نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ، 20 سبتمبر/أيلول 2016، روما، إيطاليا.

مكتب التقييم المستقل في الصندوق (2016) التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، إيطاليا.